الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الاثنين، ٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بيانات استهلالية

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرحب بحضور السيد تيجاني محمد بندي، رئيس الجمعية العامة، والسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستبدأ اللجنة الأولى مناقشتها العامة اليوم بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها. وقبل المضي قدما، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس اللجنة الأولى في هذه الدورة.

إننا نواجه حالياً وقتاً مليئاً بالتحديات في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. ونعيش في فترة من عدم اليقين والاستقرار المتزايدين في مجال الأمن العالمي. وكما أشار رئيس بلدي، السيد إيفو موراليس أيما، في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/74/PV.3)، فإننا نشهد تصاعد سباق التسلح وزيادة في الإنفاق العسكري واستخدام التكنولوجيات الفتاكة والاتجار اللاأخلاقي بالأسلحة. ويقدر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٨، وهو ما يزيد بنسبة ٢,٦ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٧ وبنسبة ٥,٤ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٩. وارتفع إجمالي الإنفاق للسنة الثانية على التوالي. وزاد حجم عمليات التحويل الدولي للأسلحة الرئيسية بنسبة ٧,٨ في المائة في السنوات الخمس الماضية. ولا يزال ارتفاع عدد النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم مستمرا، بينما تستمر التوترات الجغرافية أو تزداد سوءا في مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، ومع تزايد مخاوفنا بشأن انعدام الأمن العالمي، ازدادت مخاوفنا بشأن صحة وموثوقية الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة. لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تآكلا مستمرا لمعاهدات نزع السلاح واتفاقات تحديد الأسلحة. ومن الواضح أن الشواغل المتعلقة بمستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تزداد أيضا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ويقوض عدم اليقين وعدم الاستقرار العالمي الحوار بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف. لقد وصل مؤتمر نزع السلاح إلى طريق مسدود لأكثر من عقدين من الزمن، ولم تتمكن هيئة نزع السلاح من الاضطلاع بعمل موضوعي هذا العام. وهذا يجعل عملنا في اللجنة الأولى أكثر حيوية وأهمية. وقد شدد الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/74/PV.3)، على الأهمية الحيوية لجعل الناس محورا لعملنا، مشيرا إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يبعث برسالة واضحة إلينا جميعا، مفادها أنه يجب علينا إعطاء الأولوية القصوى للشعوب ويشير إلى الكلمات الأولى من الميثاق، ”نحن الشعوب“. وإذ تبدأ اللجنة الأولى عملها، أود أن أكرر كلمات الأمين العام بالتشديد على أهمية وضع الناس في صميم عملنا. وعندما نتفاوض بشأن نصوص القرارات والمقررات، آمل أن نأخذ في الاعتبار ما تعنيه للشعوب وكيف ستعالج شواغلها بشأن الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

وأعتقد أن من مسؤوليتنا أن نستخدم هذه الدورة لتقوية وتعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والقضاء عليها. ونحن جميعا، بوصفنا ممثلين لحكوماتنا، نتحمل مسؤولية حماية مصالحنا الوطنية. ومع ذلك، لا يمكننا في هذا العالم المترابط أن نحافظ على الأمن العالمي إلا من خلال العمل المشترك. ولذلك، أرى أن من الضروري ضمان أن يكون عمل اللجنة في ظل ظروف متساوية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما يسمح للوفود الـ ١٩٣ بالمشاركة على قدم المساواة. ويجب علينا جميعا أن نرقى إلى مستوى الحدث وأن نفي بمسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأود مرة أخرى، أن أرحب ترحيبا حارا بصفة خاصة بفخامة السيد تيجاني محمد بندي، رئيس الجمعية العامة، الموجود هنا اليوم ليشاطرنا رؤيته للجمعية العامة في دورتها الحالية. ويسرنا جدا أن يكون هنا، وأدعوه الآن إلى مخاطبة اللجنة.

السيد تيجاني محمد بندي (رئيس الجمعية العامة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب اللجنة الأولى في بداية مناقشتها العامة. وأهنئكم على انتخابكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب.

لقد ظهرت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود عندما فضّل قادة العالم الأمل على التشاؤم، والتعاطف على اللامبالاة، والشراكة على عدم الثقة. وتقع على عاتق اللجنة الأولى مسؤولية الولاية الأساسية للأمم المتحدة، وهي ضمان السلام والأمن للأشخاص الذين نخدمهم. وفي عالم يتزايد فيه الترابط والاعتماد المتبادل، تؤثر علينا التهديدات المعقدة للأمن الدولي المتصلة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية والفضاء الخارجي، ضمن أمور أخرى. ويجب أن نعمل بصورة جماعية لمواجهة تلك التحديات المستمرة. إن نزع السلاح والأمن الدولي يدعمان أولويات الدورة الرابعة والسبعين، وهي القضاء على الفقر والجهود الرامية إلى القضاء التام على الجوع وتوفير التعليم الجيد، والعمل في مجالي تغير المناخ والإدماج. ولا يمكننا إحراز تقدم في تلك المجالات، أو في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برمتها، إذا كنا نعيش في عالم غير آمن. وفي الوقت نفسه، يساهم الفقر وعدم كفاية التعليم وتغير المناخ وأوجه عدم المساواة في زيادة الاضطرابات وعدم الاستقرار. وبالتالي، فإن السلام والأمن والمساواة والتنمية للجميع هي أمور مترابطة.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الدولية الخطيرة التي نواجهها، من الضروري أن نعمل بجد لتحقيق توافق في الآراء وضمان أن تعمل آلية نزع السلاح بفعالية للحفاظ على أمان العالم. وبعد ثلاثة أرباع قرن تقريباً من إنشاء الأمم المتحدة، لا يزال التهديد النووي قائماً. ويجب أن نحذر من الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية وإضعاف نظام تحديد الأسلحة.

ونشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صدّقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى هذا العمل الهام. وفي العام المقبل سنعقد مجددا مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي يتيح لنا فرصة لإعادة الالتزام بالجهود الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولا يمكن لأحد الفوز بأي حرب نووية. ونحن نعلم أن أي استخدام للأسلحة النووية سيكون كارثة إنسانية وبيئية. ويجب أن يكون نزع السلاح النووي أولويتنا القصوى. ونعهد نحن الشعوب إلى اللجنة بمسؤولية الحفاظ على سلامة المجتمعات والحياة في كل مكان.

وفي الوقت الذي نستعد فيه لعقد الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أحث اللجنة على أن تدرك أن عملنا ينبغي أن يعالج جميع جوانب منع نشوب النزاعات. ويجب أن تكون جميع مداولاتنا في الأمم المتحدة مُمثلة للشعوب التي نخدمها، ولا شيء يقوم بذلك أكثر من مناقشات السلم والأمن. ونحتاج أيضا إلى معرفة الأثر المتفاوت على المرأة أثناء النزاع وبعده. وعندما حددت الإدماج كأولوية لهذه الجلسة، فعلت ذلك ليس لمجرد أنه الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به، ولكن أيضا لأننا لن نحقق أيا من أهدافنا إذا استبعدنا نصف السكان. وأحث اللجنة على كفالة مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة واضطلاعها بأدوار قيادية في جميع أعمالها. ويجب الاضطلاع بجميع جهود تحقيق السلام والأمن مع مراعاة المنظور الجنساني.

وإنني مؤمن بشدة بفعالية معالجة طائفة واسعة من المسائل في اللجنة الأولى. وتشكل خطة الأمين العام لنزع السلاح جهداً كبيراً لوضع نزع السلاح والأمن الدولي في صدارة الخطاب المتعدد الأطراف. ويمثل تعزيز السلام والأمن من خلال منع نشوب النزاعات أولويةً خلال الدورة الرابعة والسبعين. ويتمثل أحد عناصر ذلك في التخفيف من المخاطر التي تشكلها التكنولوجيات الجديدة السريعة التطور. ولدى الجمعية العامة عمليتان لتيسير مناقشة التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، وهما الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. وينبغي لمبدأ ”عدم إلحاق الضرر“ أن يكون المبدأ الأول والأهم الذي يحكم الفضاء الإلكتروني. ولجعل ذلك حقيقة واقعة، ينبغي للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في العالم الرقمي أن يتخذوا خطوات معقولة لمواصلة تبادل المعلومات والتعاون من أجل تعزيز الإدماج والحد من أوجه عدم المساواة. وأنا على ثقة بأن مسؤوليتنا المشتركة ستوجه روح المشاركة الجماعية في عمل اللجنة في هذا المجال البالغ الأهمية.

وفي مواجهة هذه التحديات، يجب أن نظل ثابتين في التزامنا بالمثل العليا للأمم المتحدة. ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نجدد التزامنا بتعددية الأطراف وأن نعمل معا للتوصل إلى اتفاقات تحمي عالمنا. وبينما نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نحاكي شجاعة وسخاء والتزام مؤسسي منظمتنا. فلنُعرّف نحن أيضا بأعمالنا. وأشكر أعضاء اللجنة مقدما على استعدادهم للعمل معا بصورة بناءة بشأن المسائل الرئيسية المعروضة عليها. وأتطلع إلى الاستماع إليهم طوال مداولات اللجنة بالغة الأهمية وأتمنى للجميع كل التوفيق.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): باسم اللجنة، أشكر رئيس الجمعية العامة على كلماته النيرة ورسالته التي تلقى صدى لدينا جميعا. وأفهم أنه مضطر للمغادرة في هذا الوقت بسبب ارتباط آخر. وأشكره مرة أخرى على انضمامه إلينا اليوم، ونتطلع إلى تعاوننا المستمر معه خلال الدورة الحالية.

ويسرني الآن أن أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى الإدلاء ببيان.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة مرة أخرى لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة أعضاء اللجنة الأولى وهم يبدأون مناقشتهم العامة. في البداية، أود أن أهنئكم شخصيا، سيدي، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لأعضاء المكتب الآخرين وعن امتناني الشخصي للسفير إيون جينغا، ممثل رومانيا، على إدارته الماهرة لأعمال اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين، وكذلك لأعضاء المكتب الآخرين خلال الدورة السابقة.

وفي ضوء الكيفية التي بدأت بها هذه الدورة، أشعر أنني مضطر إلى التذكير بملاحظة أدلى بها الأمين العام في افتتاح الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/74/PV.3). فقد سلط الضوء على الآمال العريضة التي يعلقها الناس على منظمتنا وعلى المحفل الفريد الذي لا غنى عنه الذي تمثله الجمعية العامة على وجه الخصوص. ونحن مدينون بصورة جماعية لشعوب هذا العالم بمعالجة القضايا الملحة في عصرنا بروح من التعاون والتوفيق. وأطلب إلى جميع أعضاء اللجنة بدء الاضطلاع الكامل بالعمل الموضوعي لولايتهم، وهي نزع السلاح والأمن الدولي. وقد أعرب الأمين العام، في خطابه أمام الجمعية العامة في بداية مناقشتها العامة، عن قلقه إزاء المشهد العالمي، حيث قال، ”فإننا نرى ... استمرار النزاعات وانتشار الإرهاب وتنامي خطر حدوث سباق تسلح جديد“ (A/74/PV.3، صفحة ٢). وأكرر الإعراب عن قلق الأمين العام بشأن قدرتنا كقادة على الإنجاز ”من أجلنا، نحن الشعوب“ وعن شواغله بشأن الحالة الراهنة. ولا تزال معدلات الإنفاق العسكري ونقل الأسلحة ونشوب النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم مرتفعة. وعلاوة على ذلك، يستمر تنامي القلق العالمي بشأن الأمن الدولي مع ظهور علامات على أن هيكل الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي يتداعى.

وقد أطلق الأمين العام في العام الماضي خطته لنزع السلاح استجابةً تحديدا لتدهور البيئة الأمنية الدولية وتدهور تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، وذلك لضمان مستقبلنا المشترك. وهدفه من هذه الخطة هو وضع نزع السلاح في صميم الجهود العالمية لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وأود أن أعرب عن تقديري للدول الـ ١٩ ومنظمة إقليمية واحدة أبدت حتى الآن التزامها بالخطة كمناصرين أو داعمين لها. ومنذ أن أطلقنا خطة التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، شهدنا تقدما ملحوظا في أكثر من ثلثي إجراءاتها. ولكن لا يزال يتعين على جميع أصحاب المصلحة القيام بالمزيد. وفي أحد الأقسام الرئيسية للخطة، ”نزع السلاح لإنقاذ البشرية“، يسلط الأمين العام الضوء على التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية للبشرية. ويشدد على أن هذا التهديد يجب أن يحفزنا على إنجاز إجراءات جديدة وحاسمة تؤدي إلى الإزالة التامة لهذه الأسلحة. ومع ذلك، فإن المزيج السام المؤلف من الخطاب الخطير والتطوير النوعي للأسلحة وتآكل العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والإنهاء التدريجي للاتفاقات السابقة لتحديد الأسلحة يعني، كما قال الأمين العام أمام الجمعية العامة، أن الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية ليست مجرد مخاطر افتراضية أو مخاطر قد تقع في المستقبل البعيد. فهي موجودة وحقيقية. ولهذا السبب، تظل الإزالة التامة للأسلحة النووية أعلى أولوية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

ويوجد أمام الدول الأعضاء في اللجنة خيار واضح، حيث يمكنها إما أن تعمل معا لمنع استمرار تآكل نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة أو أن تسمح بأن يتعرض أمننا الجماعي لمزيد من الخطر بسبب تلك الأسلحة التي تشكل تهديدا وجوديا.

ويحدوني الأمل في أن تشجع هذه الدول طرفي المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) على تمديد ذلك القيد الهام على الأسلحة النووية الاستراتيجية تمهيدا لإجراء مفاوضات جديدة بشأن مزيد من التخفيضات. وأدعو الدول إلى مضاعفة جهودها لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وأرحب بالالتزام بإزالة الأسلحة النووية الذي أبدته الدول التي تؤيد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في دليل على أن العديد من الدول لا تزال تُثمن النهج المتعددة الأطراف. ولكننا لا نستطيع تحقيق نزع السلاح النووي دون العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول أن تعمل معا للحد من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية. وينبغي أن نتطلع إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسائل تتراوح بين كيفية معالجة مواطن الضعف الجديدة التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة إلى بناء قدرتنا التقنية المشتركة على التحقق من نزع السلاح النووي. وسيكون ذلك العمل جزءا لا يتجزأ من تمهيد الطريق لنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل وضمان احتفاظ المعاهدة بمكانتها باعتبارها الدعامة الصلبة لجهودنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

هناك أبعاد إقليمية عديدة لعمل اللجنة الأولى، ولم يبرح مكتبي منخرطا انخراطا كاملا على الصعيد الإقليمي. وأشاطر الأمين العام أمله في الحفاظ على التقدم المحرز في مجال عدم الانتشار النووي الذي تمثله خطة العمل الشاملة المشتركة. وستعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في نيويورك في الشهر المقبل. وينبغي أن يكون لمؤتمر ناجح يبدأ عملية لبلوغ هذا الهدف المنشود منذ وقت طويل أثر إيجابي على مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ وأن يسهم في جهود السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تتسم بعدم اليقين. ويجب على الأطراف الرئيسية الآن أن تستفيد من الانفتاح الدبلوماسي لحل المسائل المعلقة.

ليست الأسلحة النووية وحدها هي التي تهدد أمننا. فأي استخدام للأسلحة الكيميائية هو أمر بغيض ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ويجب على الدول أن تعمل معا من أجل مساءلة أولئك الذين يجرؤون على استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية وغير القانونية. وأؤكد من جديد على ثقة الأمين العام الكاملة في مهنية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموضوعيتها وحيادها.

وعندما طرح الأمين العام لأول مرة فكرة جدول أعماله لنزع السلاح، كان أحد شواغله الرئيسية هو الحد من الضرر الذي يلحقه الصراع المسلح بالمدنيين اليوم. ولهذا السبب يركز جدول الأعمال بقوة على نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، وهو مجال آخر من مجالاته الرئيسية. ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، يتأثر حاليا ٥٠ مليون شخص بالنزاعات المسلحة. وفي الشهر الماضي، وجه الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر نداء مشتركا بشأن ضرورة حماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويشجعنا الاهتمام المتزايد بهذه المسألة. وكان لي شرف تمثيل الأمين العام في مؤتمر فيينا الأخير المعني بحماية المدنيين في حرب المدن. ونرحب بتصميم الدول على صياغة إعلان سياسي بشأن هذا الموضوع ونأمل أن يؤدي في نهاية المطاف إلى وضع تدابير عملية، بما في ذلك القيود المناسبة والمعايير المشتركة والسياسات التنفيذية المصممة لتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وسيعقد الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في حزيران/يونيه من العام المقبل، مما يتيح للدول فرصة هامة للمشاركة بصورة بناءة في توصيات التقرير الأخير للأمين العام عن الموضوع (A/71/438)، مع التركيز تحديدا على تحديد الأهداف الوطنية ومعالجة مختلف التطورات التكنولوجية الأخيرة. ويسرني أن أفيد بأن مكتبي، بالاشتراك مع الشركاء في مكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصدد وضع الصيغة النهائية لخطط إنشاء كيان لإنقاذ الأرواح يتبع نهجا برنامجيا وكليا في التصدي للعنف المسلح والتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة على الصعيد القطري. وأدعو الدول المانحة إلى دعم هذا النهج الجديد وأشكر الدول التي قدمت بالفعل مساهمات. وفي مجال الذخيرة التقليدية، هناك فرصة واضحة لإحراز تقدم مع عقد اجتماع لفريق من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٢٠. وستكون هذه لحظة هامة للنظر المتعمق في مجموعة تحديات السلامة والأمن الناشئة عن الذخيرة التقليدية.

إن التكنولوجيات الناشئة، بدءاً من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي إلى الطائرات المسيرة بدون طيار والتكنولوجيات الفضائية الجديدة والأسلحة الأسرع من الصوت، تتطور بسرعة أكبر مما يمكن لهياكلنا المعيارية والقانونية والتنظيمية أن تواكبها. وبدون توخي الحذر اللازم والشفافية والبصيرة، قد تكون لتلك الابتكارات عواقب سلبية كبيرة على أمننا الجماعي. ولهذا السبب، حدد الأمين العام الركيزة الثالثة لجدول أعماله لنزع السلاح بأنها نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة، من أجل التصدي للتحديات الجديدة والناشئة التي يطرحها تسليح التكنولوجيا، الأمر الذي بدأت آثاره بالظهور بالفعل. فعلى سبيل المثال، تتزايد الهجمات الإلكترونية بسرعة من حيث العدد والشدة. وقد أنشأت الدول الأعضاء عمليتين لمعالجة هذه المسألة، هما فريق عامل مفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. كلاهما له ميزات فريدة من نوعها. وسيعقد الفريق العامل مناقشات غير رسمية لأصحاب المصلحة المتعددين، هي الأولى من نوعها تحت رعاية الأمم المتحدة، ويجري فريق الخبراء الحكوميين مشاورات إقليمية للاستفادة من الابتكارات التي تحدث في الهيئات الإقليمية.

وتشكل المركبات الجوية المسلحة غير المأهولة، المعروفة باسم الطائرات المسيرة بدون طيار، تحديات فريدة من نوعها، بسبب انخفاض الحواجز التي تحول دون حيازتها والميل إلى استخدامها في شن الهجمات مع مستويات منخفضة من المخاطر المتوقعة. إن الهجمات على المملكة العربية السعودية في الشهر الماضي، التي أدانها الأمين العام، تذكرنا بضرورة التركيز على هذه المسألة من منظور تحديد الأسلحة. واقترح مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، تدابير لزيادة الشفافية والمساءلة والإشراف على الطائرات المسيرة بدون طيار والتي لا تزال أهدافاً مهمة وحسنة التوقيت للتصدي لما تنطوي عليه من تحديات متداخلة إنسانية وفي مجال حقوق الإنسان.

وبما يتناسب مع الأهمية المتزايدة للفضاء الخارجي، تواصل الدول إحراز تقدم في وضع معايير لضمان عدم تحوله لساحة حرب مزعزعة للاستقرار. وأتطلع إلى حلقة النقاش المشتركة المقبلة التي تعقدها اللجنتان الأولى والرابعة بوصفها فرصة لمواصلة تبادل الخبرات فيما بين أوساط الخبراء التي تركز على أمن واستقرار أنشطة الفضاء الخارجي. وفي حين أن عجز فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عن الاتفاق على نتيجة موضوعية كان مخيبا للآمال، فإنه يمثل مع ذلك أكثر المناقشات

تعمقا وموضوعية منذ طرح هذا البند لأول مرة في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٥. وأشجع جميع الدول على البناء على تلك المناقشات وتعميق تعاونها بشأن هذه المسألة.

وفي الوقت الذي تكافح فيه الدول بشأن كيفية معالجة آثار الذكاء الاصطناعي على السلام والأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر موقف الأمين العام القوي بشأن هذه المسألة. إن الآلات التي لها صلاحية تقديرية وقدرة على إزهاق الأرواح دون تدخل بشري غير مقبولة سياسيا، وبغيضة أخلاقيا، وينبغي أن يحظرها القانون الدولي. والمبادئ التوجيهية التي أكدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هي خطوة إلى الأمام، ولكن لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل لضمان تحكم البشر دائما في استخدام القوة. وستزداد أهمية هذه المسائل بالنسبة لعمل اللجنة. وإذا أردنا جني فوائد التكنولوجيا والتخفيف من الشواغل التي تثيرها، سيكون من الضروري إقامة شراكة مع منشئيها والقطاع الخاص والأوساط البحثية. وبالمثل، فإن تنويع الآراء التي يجري سماعها في مناقشات نزع السلاح سيساعد على تنشيطها. وقد أعطى الأمين العام في جدول أعماله لنزع السلاح الأولوية لتكافؤ الجنسين بوصفه واجبا أخلاقيا وضرورة تشغيلية.

وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم، لا يزال نقص تمثيل النساء والقيادات النسائية في محافل نزع السلاح وصنع القرار يشكل عائقا كبيرا أمام التوصل إلى حلول فعالة. وهذا هو أحد الأسباب التي دعتني لحث جميع الدول الأعضاء على كفالة التوازن بين الجنسين في ترشيحاتها لأفرقة الخبراء الحكوميين والهيئات الأخرى. وبينما أشعر بالارتياح إزاء التزايد المستمر لأهمية المسائل الجنسانية في هذه الهيئة، ما زلت أعتقد اعتقادا راسخا بأنه يمكن، بل يجب علينا جميعا، بذل المزيد من الجهود للفت الانتباه إلى الأثر الجنساني للأسلحة والتصدي له، وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في مجال نزع السلاح. وآمل أيضا أن تطبق وفود أكثر منظورا جنسانيا على عملها وأن تتخذ موقفا استباقيا في تنسيق الصياغة المتصلة بنوع الجنس في جميع قرارات اللجنة الأولى هذا العام.

وتعمل آلية نزع السلاح كمقياس للأمن الدولي. وفي هذا العام، ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٥، لم تتمكن هيئة نزع السلاح من عقد دورتها الموضوعية. وليس سراً في اللجنة أن جهودنا لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ما فتئت تتعثر لأكثر من عقدين. ولذلك، فإن تحقيق اللجنة الأولى لنتائج ذات مغزى حقا هذا العام هو أكثر إلحاحا وأهمية من أي وقت مضى. ونتطلع أنا وزملائي إلى تقديم أي مساعدة قد تكون مطلوبة لضمان أن يكون عمل اللجنة مجدياً ومثمرا. وأتمنى لكم دورة موفّقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة السامية على بيانها، وكذلك على دعمها المستمر لعمل اللجنة. فقد تناولت سلسلة من التحديات التي يواجهها ليس فقط جدول الأعمال العالمي ولكن أيضا عمل اللجنة على وجه الخصوص.

وقبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات في المناقشة العامة، أود أن أذكِّر الوفود بأنني أعوّل على تعاونها باقتصار مدة بياناتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية و ١٣ دقيقة عندما تتكلم باسم عدة وفود. ومن أجل مساعدة المتكلمين في هذا الصدد، ومع تفهم الأعضاء لذلك، سنستخدم آلية توقيت ستجعل زر الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلِّم يبدأ في الوميض عند بلوغ ٥ الحد الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكّر المتكلمين بضرورة التكرم باختتام بياناتهم، وهو أمر يصبّ في مصلحتنا الجماعية. وكما ذُكر خلال جلستنا التنظيمية يوم الخميس الماضي (انظر A/C.1/74/PV.1)، فإنني أشجع الوفود التي لديها بيانات أطول على الإدلاء بنسخة موجزة وتقديم النسخة الكاملة من بياناتها لنشرها على البوابة

الإلكترونية PaperSmart. كما أشجع المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة لإتاحة المجال لترجمة شفوية وافية.

وأود أيضا أن أذكِّر الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشة العامة ستُغْلَق غدا، الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ولذلك، نشجع جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة، ولم تسجل أسماءها في القائمة بعد، على القيام بذلك قبل الموعد النهائي. ونذكر الوفود أيضا بأن إدارة شؤون الإعلام ستصدر بيانات صحفية تتضمن تغطية يومية لمداولاتنا باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وستنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد بضع ساعات من نهاية كل جلسة.

سنستمع الآن للمتكلم الأول في المناقشة العامة. ووفقا للممارسة المتبعة، سنبدأ بالبيانات المدلى بها باسم المجموعات.

بنود جدول الأعمال ٨٩ إلى ١٠٥.

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد سِتمورانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين. تود حركة بلدان عدم الانحياز أن تؤكد لكم تعاونها الكامل. ومن أجل توفير الوقت، سأقرأ موقف حركة عدم الانحياز بشأن مسائل مختارة. ويمكن الاطلاع على الوثيقة التي تحتوي على جميع مواقف حركة عدم الانحياز على البوابة الإلكترونية PaperSmart.

تشعر حركة عدم الانحياز بالقلق إزاء الزيادة في النفقات العسكرية العالمية، التي سيؤدي تخفيضها إلى توجيه المزيد من الموارد إلى التنمية المستدامة. ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء الخطر الذي يهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وعدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في إزالة أسلحتها النووية. ويساورنا القلق إزاء خطط الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحديث ترساناتها النووية، بما في ذلك بوسائل إيصال جديدة، على النحو المنصوص عليه في بعض عقائدها العسكرية، بما في ذلك آخر استعراض للوضع النووي للولايات المتحدة، الذي يحدد الأسس النظرية لاستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشعر حركة عدم الانحياز بقلق عميق إزاء إلغاء بعض اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتفق عليها سابقا.

إذ نؤكد من جديد مواقف حركة عدم الانحياز المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل الأولوية العليا المتفق عليها للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، فإننا ندعو بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها القانونية في أقرب وقت ممكن والقضاء التام على أسلحتها النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. وينبغي أيضا أن يتوقف فورا أي تحديث أو توسيع لمرافقها المتصلة بالأسلحة النووية. وريثما يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، فإن إبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا يؤكد لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يمثل أولوية قصوى.

وينبغي عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، وفقا لقرارات الجمعية العامة. وإذ تلاحظ حركة عدم الانحياز اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإنها تأمل أن تسهم، عند دخولها حيز النفاذ، في تعزيز الهدف العالمي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتتفاقم مخاطر التسلح النووي بسبب عدم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ومن المخيب للآمال أنه بسبب معارضة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في مؤتمر الأطراف في

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، لم يتمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية لإنشاء مثل هذه المنطقة. يقوض عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط مصداقية معاهدة عدم الانتشار، والتوازن بين ركائزها الثلاث، وحقيقة أن تمديدها يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥. وإذ ترحب حركة عدم الانحياز بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي ستعقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الأردن، تدعو الحركة جميع دول المنطقة إلى المشاركة في المؤتمر بنشاط، والتفاوض بحسن نية وإبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن المنطقة.

يستمد عدم الانتشار شرعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي، وأحدهما يعزز الآخر وكلاهما ضروري. وتشدد حركة عدم الانحياز على أن السبيل الأفضل لمعالجة شواغل الانتشار هو من خلال إبرام اتفاقات متعددة الأطراف متفاوض عليها وشاملة وعالمية وغير تمييزية. إن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض حق الدول غير القابل للتصرف في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أو الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها. وعلاوة على ذلك، وفي سياق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ينبغي ألا يؤدي أي إجراء يتخذه مجلس الأمن إلى تقويض ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات متعددة الأطراف القائمة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أو المنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد، بما في ذلك الجمعية العامة، حيث ينبغي أن تؤخذ آراء جميع الدول الأعضاء في الاعتبار. وتود حركة عدم الانحياز أن تشير إلى الاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين إيران والاتحاد الأوروبي ٣+٣، التي أسفرت عن خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز/يوليه ٢٠١٥، وأيدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتدعو الحركة إلى تنفيذها الكامل من جانب جميع المشاركين.

كما أدى تطوير ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية والتهديد بتسليح الفضاء الخارجي إلى تفاقم التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي، مع ظهور تحديات جديدة جراء إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الأمنية السلبية لمنظومات الدفاع الصاروخية الاستراتيجية، التي يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح وزيادة تطوير منظومات القذائف المتقدمة والمزيد من الأسلحة النووية.

وترفض حركة عدم الانحياز إعلان الولايات المتحدة أن الفضاء يمكن أن يكون ساحة لخوض الحروب أو ساحة المعركة المقبلة. ونرحب بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وندعو إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من بين أمور أخرى. وإذ تحيط حركة عدم الانحياز علما بمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وهو أساس جيد للمناقشة، تدعو الحركة إلى إجراء مفاوضات تهدف إلى اعتماد صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وترفض حركة عدم الانحياز بشدة الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة للإضرار بالدول الأعضاء فيها. وينبغي أن يتيح الفضاء الإلكتروني إمكانية إطلاق إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل. ونرحب بعقد اجتماع لفريق عامل مفتوح باب العضوية، يعمل بتوافق الآراء، لمواصلة إعطاء الأولوية لاستمرار تطوير القواعد والمعايير والمبادئ المتعلقة بالسلوك المسؤول للدول وسبل تنفيذها. ونشدد على أهمية ضمان أن يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية دراسة

إمكانية إجراء حوار مؤسسي منتظم وتطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تدابير بناء الثقة وبناء القدرات. وتحيط حركة عدم الانحياز علما باستنتاجات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي في تقريريه لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/98) و ٢٠١٥ (انظر A/70/174) بأن القانون الدولي عموما، وميثاق الأمم المتحدة بوجه خاص، قابل للتطبيق وضروري لصون السلام والاستقرار وتعزيز بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وثمة حاجة ملحة إلى وضع صك ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وينبغي مناقشة المسائل المحيطة بمنظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة بصورة شاملة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وترحب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة باعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بتوافق الآراء هذا العام (CCW/GGE.1/2019/CRP.1/Rev.2).

وتشعر حركة عدم الانحياز بالقلق إزاء التدابير القسرية الانفرادية التي تمس الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية أو صنعها أو تصديرها أو استيرادها أو الاحتفاظ بها. ولا ينبغي فرض قيود لا مبرر لها في هذا الصدد.

وأخيرا، تشعر حركة عدم الانحياز بقلق بالغ إزاء التآكل المستمر لتعددية الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا راسخا بأن اللجنة الأولى يمكنها، بشجاعة سياسية، وبالعمل معا بالتعاون على أساس القانون الدولي والميثاق، أن تسهم إسهاما ملموسا في بناء عالم أكثر أمنا وسلاما.

السيد كياو مو تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا، وبلدي ميانمار. تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا البيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتهنئكم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونحن على ثقة من قدرتكم على قيادتنا للوصول إلى أفضل نتيجة ممكنة، ونؤكد لكم دعمنا في النهوض بالعمل الهام للجنة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على قيادتهما في النهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح.

نجتمع هنا مرة أخرى لتجديد وإعادة تأكيد التزامنا بدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا التدابير الجماعية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. إن التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومشاركتها فيما بينها بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار يسهمان في تحقيق هدفنا المتمثل في الحفاظ على عالم يسوده السلام والرخاء وصونه، وما زلنا نؤيد جدول الأعمال الشامل المتعلق بنزع السلاح الذي أطلقه الأمين العام أنطونيو غوتيريش في أيار/مايو ٢٠١٨. ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشعر بالقلق إزاء الخطر الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولذلك نؤيد بقوة المبادرات والمناقشات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية،

لأنها يمكن أن تعطينا فهما شاملا للآثار الكارثية للأسلحة النووية على البشرية والبيئة.

ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعترف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تجديد التزامها بالتنفيذ العاجل والكامل لالتزاماتها القائمة، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. وتثني رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ماليزيا، إحدى الدول الأعضاء فيها، لجهودها الدؤوبة والمتواصلة في رئاسة اللجنة التحضيرية الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار في نيويورك هذا العام في ظروف صعبة. وقدم رئيس اللجنة التحضيرية توصيات مفادها أنه على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء، فقد بعث برسالة إيجابية مفادها أننا ملتزمون على نطاق واسع بتنفيذ التزاماتنا عبر الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وتدعو رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع الأطراف، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إبداء حسن النية والإرادة السياسية وتعزيز التفاهم المتبادل والتعاون الجدير بالثقة لتمكين مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من تحقيق نتائج ملموسة تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد التزامها بالحفاظ على منطقتها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. كما نؤكد من جديد أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية بالنسبة للنظام العالمي القائم لعدم الانتشار، ونواصل دعم الجهود الجارية لإنشاء هذه المناطق، ولا سيما في الشرق الأوسط.

وتسلم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، إلى جانب معاهدة بانكوك وغيرها من معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، يشكل خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمّل الصكوك الحالية المتعلقة بعدم الانتشار والأسلحة النووية. ونعتقد أن المعاهدة يمكن أن تسهم أيضا إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل منطقتنا والعالم خاليين من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، إن توقيع المعاهدة من جانب إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار، وتصديقها من جانب تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام، يمثل خطوات هامة نحو دخول هذا الصك القانوني التاريخي حيز النفاذ على وجه السرعة.

وتود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا أن تبرز أهمية تحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعني تصديق تايلند على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٥ أيلول/سبتمبر من العام الماضي أن كل عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أصبح الآن طرفا مصدقا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشارك رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآخرين في حثّ الدول المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق دخولها حيز النفاذ، كما أعيد تأكيده مؤخرا في الإعلان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

وتحث رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع الأطراف المعنية على استئناف الحوار السلمي ومواصلة العمل من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والسريع لإعلان بانمونجوم وإعلان بيونغ يانغ والبيان المشترك الصادر عن زعيمي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل

لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتلاحظ الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

تعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا التأكيد أن لكل دولة الحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، ولا سيما من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، سنعزز تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل المتصلة بالسلامة والأمن والضمانات النووية، بما في ذلك بناء القدرات. وفي أيلول/سبتمبر، وقعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترتيبات عملية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترمي إلى تعزيز التعاون في مجال تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية وبشأن السلامة والأمن والضمانات النووية. وعقدنا أيضا في كرابي، تايلند، في تموز/يوليه الاجتماع السنوي السادس لشبكة الهيئات الرقابية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واعتمدنا خطة عمل مدتها خمس سنوات للشبكة في الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣.

تشدد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لنظم عدم الانتشار، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن المهم أن تتعاون الدول الأعضاء تعاونا وثيقا، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخباراتية وبناء القدرات وتقديم المساعدة. وعلاوة على ذلك، يسهم القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني مساهمة هامة في تحقيق فعالية نظام عدم الانتشار.

تدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا التهديدات والمخاطر الناجمة عن وجود واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وتدعو إلى الانضمام العالمي إلى الصكوك القانونية الدولية السارية التي تحظر هذه الأسلحة. ونرحب أيَّما ترحيب بالتقدم المحرز في التخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية قبل ٢٠ عاما، في عام ١٩٩٧. وتحيط رابطة أمم جنوب شرق آسيا علما أيضا بالمناقشات التي جرت في الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتتطلع إلى مؤتمرها الاستعراضي الرابع، الذي سيعقد في النرويج في نهاية الشهر المقبل. وتسهم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في معالجة الجانب الإنساني للذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب من خلال المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومقره بنوم بنه.

تعترف رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتطور المتزايد والطابع العابر للحدود للتهديدات الإلكترونية وتشدد على أهمية التصدي لتحديات أمن الفضاء الإلكتروني بطريقة شاملة من أجل ضمان فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر ومتاح ومرن يمكنه أن يدعم الاقتصاد الرقمي. ونشدد أيضا على ضرورة الحفاظ على طابع ودور وهدف مختلف محافل الأمم المتحدة لنزع السلاح وتعزيزها. ونسلّم بالدور الهام لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، ونكرر دعوتنا إلى مؤتمر نزع السلاح للاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير. وتشيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا برؤساء مؤتمر نزع السلاح هذا العام، بما في ذلك فييت نام، لجهودهم المخلصة الرامية إلى إحراز تقدم.

إن الطريق المؤدي إلى نزع السلاح وعالم آمن وسلمي طريق طويل وشاق. وتتمسك رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالرأي القائل بوجوب أن نتقيد بالتزاماتنا وأن نضاعف جهودنا لإحراز تقدم ملموس في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد اعتقادا راسخا أن السبيل الوحيد لمعالجة التوترات والخلافات المتزايدة هو من خلال الحوار السياسي البناء والمفاوضات والمشاركة، ونحن على استعداد للتفاعل الوثيق مع الوفود والزملاء الآخرين في مداولاتنا.

السيدة سويب (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. نهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأطمئنكم على دعم الجماعة الكاريبية الكامل لكم. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لسعادة السيد إيون جينغا، ممثل رومانيا، على قيادته للجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تود الجماعة الكاريبية أن تؤكد دعمها الثابت لخطة الأمين العام لنزع السلاح ومجالاتها ذات الأولوية المتمثلة في نزع السلاح لإنقاذ البشرية وإنقاذ الأرواح والأجيال المقبلة. ونؤيد أيضا تأييدا تاما ملاحظة الأمين العام بأن نزع السلاح يدعم التنمية المستدامة، وما زلنا نقدر خطة نزع السلاح في هذا الصدد لأنها تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما نؤكد مجددا على الأهمية التي توليها منطقتنا لخطة عام ٢٠٣٠ وللإسهام الذي يمكن أن تقدمه اللجنة، ليس في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة فحسب، ولكن أيضا في تحقيق الهدف ٥,٢ المتعلق بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

قبل بضعة أيام، وجه رؤساء الدول والحكومات رسائل واقعية بشأن الحالة الراهنة في المجتمع العالمي. وكانت الرسالة المتميزة التي تردد صداها بوضوح هي أن طريقا صعبا ينتظرنا ما لم نفعل ما هو مطلوب بصورة جماعية لتغيير المسار الحالي للعالم، بما في ذلك في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. ولا تزال الجماعة الكاريبية تلاحظ بقلق تصاعد الصراع والنزاع بين الدول، والتزايد المستمر لتأثير الأطراف الفاعلة من غير الدول، ونطاق الإرهاب الدولي ومدى انتشاره، وتهديدات الانتشار الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه من أجل التصدي بنجاح لتلك التحديات، يجب أن نشدد على استراتيجيات الاستجابة متعددة الأطراف التي ستحوّل حالتنا العالمية الراهنة إلى حالة تعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

لاحظت الجماعة الكاريبية بقلق أن نطاق النشاط الإجرامي قد اتسع من الأعمال الإجرامية العشوائية إلى الشبكات الإجرامية التي تضطلع بأنشطتها في بيئة عالمية منظمة وتكنولوجية ومتطورة للغاية. ويشكل استمرار انتشار وتفشي العنف المتصل بالأسلحة النارية والوفيات المتصلة بها بسبب انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة، وكذلك المخدرات غير المشروعة وغسل الأموال والجريمة الإلكترونية وغيرها من أبعاد الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، أهم التهديدات المباشرة لأمن منطقتنا. وتمثل تلك التحديات المعقدة تهديدا لرفاهنا الاجتماعي والاقتصادي وسيادة القانون وسلامنا وأمننا. ولمواجهة هذه التحديات، تواصل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية معالجة الطابع متعدد الأبعاد للجريمة والأمن، مسترشدةً باستراتيجية الجماعة الكاريبية في مجال الجريمة والأمن. وما فتئت الجماعة الكاريبية تعمل على استرداد الأصول في مجالات تعقب الأصول وإدارة الأصول والملاحقة القضائية في قضايا مصادرة الأصول، وذلك جنبا إلى جنب مع بناء القدرات على مستوى السلطات القضائية والمدعين العامين والمحققين. كما شرعت الجماعة الكاريبية في عدد من المبادرات والشراكات لتتبع عائدات الجريمة.

تبرز الأسلحة النارية غير القانونية في العديد من جرائم العنف والقتل العمد المرتكبة في دولنا الأعضاء. ويتسبب انتشار الأسلحة النارية غير المشروعة في خسائر كبيرة في الأرواح وله آثار سلبية على إنتاجية البلدان واقتصاداتها. ولهذه الغاية، التزمت الجماعة الكاريبية بمواصلة تعزيز النهج الإقليمية الرامية إلى التصدي للطابع متعدد الأبعاد للجريمة والأمن، لأننا ندرك تماما أن التنمية المستدامة للمجتمع الكاريبي تعتمد على سلامة

وأمن مواطنيه. وترى الجماعة الكاريبية أن الاتفاقات القانونية غير الملزمة تساعد كثيراً في محاولاتنا للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقتنا. ولذلك، نكرر التأكيد على مدى الأهمية التي نوليها لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعبئة التعاون الدولي لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبينما نسعى جاهدين للتوصل إلى توافق في الآراء أثناء المفاوضات بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة ببرنامج العمل، رحبنا بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في العام الماضي (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) ونتطلع إلى عقد الاجتماع المقبل للدول الذي يعقد مرة كل سنتين في عام ٢٠٢٠. ويسرنا أيضا أن إعلان الجماعة الكاريبية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسعى إلى تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها مكافحة كاملة، بما يتماشى مع الصكوك الدولية. وهي تشمل وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية، وبناء القدرات داخل الكيانات الأمنية الوطنية والإقليمية، وتنفيذ السياسات والتشريعات وإنفاذها.

نحن في الجماعة الكاريبية ما زلنا نؤمن إيمانا قويا بأن معاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحرير العديد من مواطنينا وعدد كبير جدا من الناس في جميع أنحاء العالم من الطغيان القاتل المرتبط بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المنظمة. ومع استمرار معاهدة تجارة الأسلحة إلى ما بعد المؤتمر الخامس للدول الأطراف فيها الذي اختتم مؤخرا، تود الجماعة الكاريبية أن تؤكد أن نجاح المعاهدة التاريخية يتطلب أن تنفذها جميع الدول الأطراف بحسن نية، بما في ذلك المصنعون والمصدرون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة التقليدية. ولذلك نرحب برئاسة الأرجنتين للمؤتمر السادس.

تود الجماعة الكاريبية أن تكرر الإعراب عن امتنانها للدعم المستمر الذي تتلقاه من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي قدم الدعم والمساعدة إلى الدول الأعضاء في تدابير بناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية. ونتطلع إلى استمرار التعاون في ذلك الصدد.

بالانتقال إلى مسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لاحظت الجماعة الكاريبية بقلق الملاحظة التي أبداها الأمين العام مؤخرا بأن نظام تحديد الأسلحة الذي وضع بشق الأنفس يتلاشى. ونرى أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد البشرية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤسف أننا شهدنا في الآونة الأخيرة إزالة القيود المفروضة على الأسلحة النووية على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف. ونحن جميعا ندرك تماما أن سباق تسلح نووي غير مقيد يمكن أن يضع العالم على طريق تترتب عليه عواقب إنسانية كارثية. وبما أن هذا هو المسار الذي يجب أن نسعى إلى تجنبه، فإن الجماعة الكاريبية فخورة بأنها جزء من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، عملا بمعاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نقرّ بأن أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسية لصون السلم والأمن الدوليين. وقد نجحت معاهدة عدم الانتشار في الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويوفر نظام الضمانات الخاص بها تأكيدا للطابع السلمي البحت للبرامج المدنية – النووية. وهي ضرورية أيضا للمحافظة على بيئة تفضي إلى نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، نشجع جميع الدول، بما فيها الدول غير الأطراف، على التقيد بالالتزامات والتعهدات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، تؤكد الجماعة الكاريبية للدول الأطراف عزمها على المشاركة البناءة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

شاركت الجماعة الكاريبية في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى إزالتها التامة، ورحبت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية في عام ٢٠١٧. وقد انضمت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى البلدان ذات التفكير المماثل في التفاوض بشأن المعاهدة، ويسرنا أن هناك بالفعل ٧٩ دولة موقعة و ٣٢ دولة طرف في المعاهدة. وتفخر الجماعة الكاريبية بأن تعلن أن ترينيداد وتوباغو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وغيانا قد صدقت المعاهدة بالفعل، وأن أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وجامايكا وسانت كيتس ونيفس قد وقعتها. ومن المتوقع أن يحذوا المزيد من بلدان الجماعة الكاريبية حذو تلك الدول في الوقت القصير حيث نسعى إلى الإسهام في دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكرا وتحقيق الامتثال لها على الصعيد العالمي في نهاية المطاف.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن التقدم الإقليمي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل يرتبط ارتباطا لا ينفصم بقدرتنا على البقاء اقتصاديا، وأن ذلك يفسر التزام الجماعة الكاريبية الطويل الأمد بالعمل في بيئة متعددة الأطراف من أجل التصدي للتهديدات. وقد أكدنا وجهة نظرنا بشأن التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل من خلال تصديقنا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد استفادت الجماعة الكاريبية من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز قدرتها من خلال تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا، ومشاركة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في توفير التدريب المتخصص في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ للاستخدام المتعمد أو العرضي للعوامل الكيميائية.

حدث نمو كبير في الجريمة الإلكترونية في منطقة البحر الكاريبي، وهو نشاط يشير إلى وجود نقاط ضعف خطيرة في أمن الفضاء الإلكتروني في أطر حماية الأشخاص والممتلكات والخصوصية، التي تمتد بشكل أعم إلى المعلومات والهياكل الأساسية الوطنية الحيوية. ويمكن أن يكون للجريمة الإلكترونية أثر مدمر على الأمن الوطني وأن تعوق بشدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إذا لم تعالج على وجه السرعة. وفي الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، أُدرجت الجريمة الإلكترونية بوصفها عقبة وتهديدا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة في الجماعة الكاريبية. وفي هذا الصدد، تسعى خطة عمل الجماعة الكاريبية للأمن الإلكتروني والجريمة الإلكترونية، التي وضعت في عام ٢٠١٦، إلى معالجة أوجه الضعف في مجال الأمن الإلكتروني في كل بلد من بلدان الجماعة الكاريبية المشاركة ووضع معيار عملي ومتسق للممارسات والأنظمة والخبرات المتعلقة بالأمن السيبراني التي يمكن لكل دولة أن تتطلع إليها في المديين القصير والمتوسط. كما تسعى الخطة إلى بناء القدرات والبنية التحتية اللازمة لتمكين الكشف عن الجرائم الإلكترونية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها في الوقت المناسب، والكشف عن الصلات المحتملة بالأشكال الأخرى من النشاط الإجرامي. ونرى أن تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني هو بمثابة استراتيجية لتحقيق المرونة التكنولوجية، ولكنها استراتيجية ترتبط أيضا بالاستراتيجيات اللازمة لتحقيق المرونة الاجتماعية وأمن المواطنين. ونسلّم بالاعتراف بالتهديدات الإلكتروني على أنها مُيسرة لكل نوع من أنواع الجريمة، ولذلك يجب تطوير جميع جوانب قدرة المنطقة على التصدي لهذه الجرائم بسرعة لمواكبة الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي. ولذلك نرحب بجهود بناء القدرات المستمرة والتعاون والمساعدة الدوليين في ذلك الصدد.

تود الجماعة الكاريبية أن تعترف بالدور الهام للمجتمع المدني في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن نقدر شراكتنا مع أعضاء المجتمع المدني، ونحن ملتزمون بمواصلة تعاوننا معهم

من أجل النهوض بهدف نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق أحد المبادئ التأسيسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو صون السلم والأمن الدوليين إلى أقصى حد ممكن.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، وهي أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي مصر. بادئ ذي بدء، يود ائتلاف البرنامج الجديد أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى هذا العام، وأود أن أؤكد لكم دعم ائتلاف البرنامج الجديد وتعاونه الكاملين معكم بغية اختتام مداولاتنا بنجاح خلال الأسابيع المقبلة.

وكما فعلنا في السنوات القليلة الماضية، سوف يقدم ائتلاف البرنامج الجديد مشروع قرار إلى اللجنة وسيعُرَض أثناء المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة ”الأسلحة النووية“.

وباعتبار الائتلاف تجمعا إقليميا، فإنه يعمل من أجل إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. ولا يزال تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه هو الهدف الرئيسي للائتلاف. لقد دعونا خلال السنوات القليلة الماضية إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة ومتعاضدة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها في مجال نزع السلاح النووي، والوفاء بالالتزامات والتعهدات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في ذلك الوقت، فإنه ما زال غير كاف بتاتا، ونحن نشعر بقلق بالغ لأن التحديات الجديدة في مجال الأمن الدولي لا تزال تستخدم كمبررات لبطء التقدم. وبالنسبة لائتلاف البرنامج الجديد، فإن البيئة الأمنية العالمية ليست ذريعة للتقاعس عن العمل، بل تعزز الحاجة إلى الاستعجال. وليست الظروف المواتية هي ماينقصنا، بل الإرادة السياسية والتصميم.

في عام ٢٠١٧، شهدنا نجاح عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وكان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ تعبيرا عن الرغبة في اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الغالبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة. وانبثقت هذه الضرورة الملحة عن معرفتنا المتزايدة بالمخاطر المتنامية للتفجيرات النووية وعواقبها الإنسانية الكارثية المحتملة، بما في ذلك تأثيرها الجنساني القوي. ونظراً لأن أي استعمال للأسلحة النووية يخالف مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، واستحالة تقييد نطاق عواقبها بحدود بلد ما، فإن استمرار الاعتماد عليها في المبادئ والمفاهيم الأمنية أمر لا يمكن الدفاع عنه كما أنه يعزز الانتشار.

إن نزع السلاح النووي ليس ضرورة أخلاقية أو معنوية فحسب، بل هو أيضاً التزام قانوني دولي. ومن المؤسف أنه على الرغم من تزايد توافق الآراء الدولي بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية، لا يزال هناك ما يقدر بنحو ١٥ ٠٠٠ جهاز نووي. ولا تزال تلك الأسلحة في صميم المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المتحالفة معها. وبدلاً من تعزيز السلم والأمن الدوليين، فإن الحالة الراهنة تؤدي إلى إضعافهما، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات والنزاعات الدولية ويعرض للخطر الرفاه الجماعي للدول والشعوب كافة، فضلاً عن تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر.

ونظراً لأن ما يقرب من خمسة عقود قد انقضت منذ دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، فإن الوضع الراهن لنزع السلاح النووي غير مقبول. ويعتقد الائتلاف أن الوقت قد حان لتفي الدول بالتزاماتها في نهاية المطاف بإزالة الأسلحة النووية، تماشياً مع التزامات معاهدة عدم الانتشار، ولحماية الأجيال المقبلة من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. وهذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستدامته. ويتشاطر الائتلاف التزاماً ثابتاً بمعاهدة عدم الانتشار، التي تمثل حجر الزاوية في نظام

نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا أن معاهدة عدم الانتشار قد اعتمدت ومددت إلى أجل غير مسمى على أساس صفقة كبرى. وقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية قانونا بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي، ومقابل ذلك التزمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قانونا بالامتناع عن تطوير أسلحة نووية. إن افتراض الحيازة اللانهائية للأسلحة النووية يتعارض مع موضوع وغرض معاهدة عدم الانتشار وقد يقوض مصداقيتها وفعاليتها.

لقد أتاحت خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ فرصة هامة لإعادة العملية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إلى مسارها الصحيح. وأكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها القاطع في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، والتزمت بالتعجيل بإحراز تقدم في هذا الصدد. وأكدت خطة العمل لعام ٢٠١٠ من جديد القرارات المتخذة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ لتعزيز تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

يؤكد ائتلافُ البرنامج الجديد المساهمةَ الكبيرة التي قدمتها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جهود نزع السلاح النووي وفي تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية، ويكرر في هذا الصدد أهمية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، وكذلك الاعتراف بالمقرر ٥٤٦/٧٣، الذي يوعز إلى الأمين العام بعقد مؤتمر لصياغة معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية.

ويحث الائتلاف مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ التزامها بنزع السلاح النووي، النوعي والكمي على السواء، على نحو يمكِّن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من رصد التقدم المحرز بانتظام، بسبل منها استخدام شكل تفصيلي موحد للإبلاغ، بما يعزز الثقة والاطمئنان ليس فقط فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل أيضا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

إن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التزام قانوني ملزم لجميع الدول الأطراف فيها. وعلى هذا الأساس، رحب الائتلاف باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي تدبير قانوني فعال يسهم في تنفيذ المادة السادسة. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتنفيذ المادة السادسة تنفيذا كاملا. ويجب أن نتمسك بمعاهدة عدم الانتشار ونحافظ عليها، وأفضل طريقة لحمايتها هي تنفيذها. ويتيح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ فرصة للدول الأطراف لإجراء استعراض وتقييم شاملين للحالة الراهنة للمعاهدة ومدى تنفيذ الالتزامات والتعهدات السابقة في إطارها والتحديات التي تواجه تنفيذها الكامل.

وقد حان الوقت لكي يترجم المجتمع الدولي الأقوال إلى إجراءات ملموسة تدعمها معايير وجداول زمنية واضحة ومتفق عليها. ويرى الائتلاف، إذ يضع في اعتباره المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، أنه لا ينبغي لتلك الدول أن تقتصر على تنفيذ التزاماتها القائمة فحسب، بل أن تسعى كذلك إلى البناء عليها من أجل التعجيل في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

نظرا لأن أكثر من أربعة عقود قد انقضت منذ بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن الوضع الراهن فيما يتعلق بنزع السلاح النووي لا يزال غير مقبول. ويعتقد الائتلافُ أن الوقت قد حان لكي تفي الدول بالتزامها بالقضاء على الأسلحة النووية تماشياً مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، من أجل

حماية الأجيال القادمة من الخطر الناجم عن وجود الأسلحة النووية. وهذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة واستدامة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهذا الهدف يجب أن يوجه جميع الجهود في المستقبل. ويحث الائتلافُ جميعَ الدول على اغتنام هذه الفرصة لكي تنهض اللجنة الأولى بنزع السلاح النووي.

السيد العواني (تونس): يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وإننا إذ نؤكد على ثقتنا في قدرتكم على إنجاح أعمال اللجنة، فإننا نعدكم كذلك بكل الدعم والمساندة من جانب المجموعة العربية. ولا يفوتني في هذا السياق، الإعراب كذلك عن تهانينا إلى باقي أعضاء المكتب والترحيب بانتخاب وفد الجمهورية اللبنانية الشقيقة كنائب للرئيس.

كما تؤكد المجموعة العربية ما تضمنه بيان مجموعة دول حركة عدم الانحياز الذي ألقاه وفد إندونيسيا.

تعيد المجموعة العربية تأكيد مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وتشدد على أن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية؛ مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة والسعي نحو تسخير الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية. وتؤكد المجموعة العربية أيضا أن الإطار المتعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتود المجموعة العربية أن تعرب مجددا عن قلقها البالغ إزاء استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا المجال؛والفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. حيث تتنصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

تؤكد المجموعة مجددا الدور البارز لاتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين ودفع جهود نزع السلاح النووي في كافة أنحاء العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وتعيد المجموعة التأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليمي والدولي. فضلا عما يمثله من انتهاك وتحد للعشرات من للقرارات الأممية ذات الصلة، بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١).

ولما كان قد انقضى ما يقرب من ٢٥ عاماً على اتخاذ قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، فإن المجموعة العربية تؤكد مجددا قلقها البالغ بسبب استمرار المماطلة في تنفيذ هذا القرار. وتذكر المجموعة بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد إلى أجل غير مسمى للمعاهدة في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥. وتشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات تنفيذية فورية بشأن إقامة تلك المنطقة. وتتقدم المجموعة العربية مجددا إلى هذه الدورة بمشروع القرار العربي المعنون، ”خطر الانتشار النووي في الشرق الاوسطالأوسط“، آملة في استمرار الدعم لمشروع القرار من جانب جميع الدول الأعضاء، وفي مقدمتها الدولة الداعية للسلام، والحريصة على إعلان مبادئ وأهداف الأمم المتحدة من دون أي ازدواجية في المعايير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية على أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة

في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وفقا لمقرر الجمعية العامة رقم ٥٤٦/٧٣. وتحث جميع الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة بهذا الشأن مما يسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتدعو المجموعة العربية مجددا إلى تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشدد أيضا على ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث، وإصلاح الخلل المتزايد نتيجة تعمد تركيز البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي. كذلك نؤكد ضرورة تفعيل ركيزة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وندعم حقوق الدول غير النووية في التوظيف الكامل لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، طالما امتثلت لالتزاماتها وفقا لاتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعرب المجموعة العربية مجددا عن أسفها لفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ في التوصل لوثيقة ختامية. وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ من خلال التوصل إلى نتائج واضحة في هذا الشأن.

تؤمن المجموعة العربية أيضا بأهمية الحفاظ على الفضاء الخارجي بعيدا عن سباقات التسلح والنزاعات، وإبقاء استخدامه قاصرا على الأغراض السلمية. ما انفكت الاتفاقات الدولية ذات الصلة تؤدي دورا إيجابيا حتى الآن من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه. إلا أن هناك فجوة هامة قائمة تتطلب العمل على الإسراع بالتوصل إلى صك جديد ملزم يحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وحظر الهجوم المسلح على أي أجسام في الفضاء الخارجي، أو إلحاق أضرار متعمدة بها والحيلولة دون توجه بعض الدول لإطلاق سباق تسلح، وتطوير تقنيات وأسلحة تنشر في الفضاء أو تُستخدم ضد الأجسام الفضائية والأقمار الصناعية. وهي تقنيات وأسلحة لها تبعات كارثية على الإنسانية ككل في حال نشوب نزاعات تمتد إلى الفضاء الخارجي الذي تعتمد على تقنياته أركان البنية الأساسية في عدة مجالات حيوية، فضلا عن أن الفضاء الخارجي ملكية مشتركة للإنسانية والأجيال القادمة، الأمر الذي يجعل القيام بأي إجراءات لاستخدام الفضاء الخارجي لأغراض التسلح تهديدا بالغا للبشرية واستدامة السلم والأمن الدوليين. من هذا المنطلق، ترحب المجموعة العربية بالتقدم الذي تم إحرازه في إطار المناقشات الموضوعية لفريق الخبراء الحكوميين المكلف بالتوصل لعناصر موضوعية لصك قانوني ملزم بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٧٢/٢٥٠، والذي يمكن أن يسهم في إعطاء دفعة هامة نحو البدء بالمفاوضات في أقرب فرصة على صك دولي ملزم.

أما على صعيد الأسلحة التقليدية، فتشدد المجموعة العربية على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في تزايد تدفقات تلك الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل بالإجماع، في عام ٢٠١٨. كما تعرب المجموعة عن رفضها لمحاولات ترمي إلى فرض التزامات تتصل باتفاقيات خلافية تم تجاهل التوافق الدولي عند إبرامها، وكذلك أية قيود على حق الدول المشروع في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وتتطلع المجموعة العربية إلى إحراز تقدم ملموس في إطار الاجتماع السابع للدول الذي يعقد في حزيران/يونية ٢٠٢٠ إزاء مسألة مكافحة التحويل

والإمداد الدولي غير المشروع للأسلحة لجهات غير مأذون لها بحيازتها، وفقاً لما تضمنته نتائج المؤتمر الثالث لاستعراض تنفيذ برنامج العمل عام ٢٠١٨.

أما فيما يتعلق بالأمن السيبراني، فتؤكد المجموعة على أهمية زيادة التعاون الدولي لتعزيز أمن تقنيات الاتصالات والمعلومات، بما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد أي هجمات تخريبية، وهو ما أكدته تقارير عدة فرق متعاقبة من الخبراء الحكوميين. وتحرص المجموعة العربية على استمرار الدور المركزي للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن المعلومات والاتصالات، واستمرار التعاون في إطار الأمم المتحدة في هذا المجال الذي بات يؤثر على جميع المرافق الحيوية لمختلف الدول، ويشهد تزايدا لافتا في توظيفه في أغراض تخريبية تخل بالأمن الدولي. وترحب المجموعة في هذا السياق ببدء اجتماعات فريق العمل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧/٧٣، وتأمل في أن تتوصل إلى توصيات موضوعية يعتد بها بشأن تنظيم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال الحيوي.

في الختام، إن المجموعة العربية إذ تطرح أهم أولوياتها بشأن الموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال اللجنة، تؤكد التزامها بالعمل معكم ومع كافة الدول الأعضاء لتحقيق التقدم المنشود خلال أعمال هذه الدورة.

السيد خايمي كالدريون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): مراعاة للوقت المخصص للإدلاء بالبيانات في المناقشة العامة للجنة الأولى، سأتلو نسخة مختصرة من بياننا، وسيتاح النص الكامل على بوابة الأمم المتحدة للخدمات الموفرة للورق على الرابط التالي: PaperSmart.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظومة التكامل لدول أمريكا الوسطى وهي: بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس وبلدي السلفادور. ونود أن نهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. يشرفنا انتخاب دولة عضو من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رئيسا للجنة ويدير دفة أعمالها. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ويمكنكم يا سيادة الرئيس التعويل على دعم جميع وفودنا في اضطلاعكم بواجباتكم.

الدول الأعضاء في منظومة التكامل لدول أمريكا الوسطى والتي تؤيد المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، تكرر الأعراب عن إيمانها بأنه يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين بالالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة، لمهاجمة السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ونعتقد أيضا أن من المهم اتباع نهج متعددة الأبعاد لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بنزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، والتي نعتقد أنها مهمة لصون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

إن بلداننا، إذ تستمد الإلهام من الإنجازات السابقة وكجزء من عملية الاندماج الشاملة، تواصل العمل لتحقيق نموذج جديد فريد وشامل ودائم للأمن الإقليمي، بينما تستمر في معالجة تحديات الأمن العام بطريقة مسؤولة، حيث يرتبط العنف ارتباطا قويا بوجود الأسواق غير المشروعة، والتي هي نتاج مختلف مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأسلحة والذخائر ومكوناتها. إن الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى إذ تسلم بالخطر المستمر الذي تشكله الأسواق غير المشروعة على الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتكديسها المفرط، باعتبارها من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والآثار المترتبة على انعدام مراقبة تجارة الأسلحة في شتى مناطق العالم، ستواصل التركيز على

منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدماج برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب في التشريعات الوطنية لدولنا، وتشجيع تطبيق مراقبة فعالة للحد من تحويل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول والمستعملين غير المأذون لهم بالحصول عليها والقضاء عليه، وهو تحويل مرتبط بشدة في معظم الحالات بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ندعو إلى تطبيق متوازن وشفاف وموضوعي للصكوك الدولية ذات الصلة في الميدان بما يتفق تماما مع مبادئ المادة ٥١ من الميثاق. ونؤكد مجددا أن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل وتشريعاتنا الوطنية والمساعدة والتعاون الدوليين أمور أساسية، وندعو إلى مواصلة الوفاء بالالتزامات والتعهدات المتصلة بالذخائر بموجب الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة، مثل برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ويجب أن نتذكر أن جميع الجهود الرامية إلى مراقبة الأسلحة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها يجب أن تهدف إلى منع نشوب النزاعات والعنف المسلح وانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظومة التكامل لدول أمريكا الوسطى من جديد أهمية العمل من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي وتحقيق عالم مستدام خال من الأسلحة النووية. ونحن نعارض تطوير الأسلحة النووية الراهنة وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة، وكلاهما لا يتفق مع التزامات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونكرر ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية، ونؤكد مجدداً التزام دولنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث. ونؤكد أيضا حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث المتعلقة بالإنتاج والاستخدام السلمي للطاقة النووية دون تمييز ووفقا لمعاهدة عدم الانتشار. وسنعمل على نحو بناء واستباقي من أجل التوصل إلى وثيقة تدعم تلك التعهدات والالتزامات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، باعتبارنا دولاً تحترم المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتلتزم بها، نعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ستمثل إضافة إلى النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتعززه وتقربنا من القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

نؤكد من جديد إدانتنا القاطعة لأي نوع من أنواع التجارب النووية، أينما أجريت وأياكان منفذوها، ونحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء أي تجارب للأسلحة النووية، والتي تؤدي إلى تقويض السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وتعرض حياة الملايين للخطر. كذلك فإنها تتعارض مع هدف وغرض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، ومع التزامات وأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بالنظر إلى العلاقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية، والدور الهام للأمن ومكافحة التهديدات الجديدة والتقليدية للسلام، التي تشكل عواقبها خطرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلداننا، نعتقد أننا إذا استطعنا التصدي لتلك الآفات على النحو المناسب يمكننا أن نساعد على تعزيز الاستقرار والحكم الصالح. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إيجاد تآزر لتنفيذ البرامج التي تدعم نزع السلاح ووضع حد للعنف في المناطق الحضرية، الأمر الذي من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من عوامل الخطر المرتبطة بالقضاء على الفقر، على النحو المبين في الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحفاظ على الصحة والرفاه، والهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز التعليم الجيد، والهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، والمنصوص

عليه في الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من عدم المساواة، وإنشاء مجتمعات مستدامة كما ينص عليه الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مناخ السلام والعدالة مع مكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات كما جاء في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك نشجب أي زيادات في الإنفاق العسكري، ونشدد على أهمية خفض هذا الإنفاق، وندعو البلدان المعنية إلى توجيه تلك الموارد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

نسلم بالتقدم المحرز في الحد من العنف المسلح، ولكننا لا نزال نعتقد أن التمويل الكافي لبرامج نزع السلاح والحد من العنف ينبغي أن يكون من الأولويات. وفي هذا الصدد، يكرر أعضاء منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى الإعراب عن تأييدهم لخطة أعمال الأمين العام لنزع السلاح وركائزها الثلاث. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الجهات الفاعلة ذات القدرة التقنية والمالية على دعم مختلف المبادرات الرامية إلى مكافحة العنف المسلح والعنف الحضري على أن تفعل ذلك، وبذلك تسهم في بناء القدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ونؤيد تعزيز المعايير الدولية المنطبقة على الدول في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وتعزيز الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الأمن السيبراني، ومنع الجريمة والهجمات الإلكترونية، مع الأخذ في الاعتبار أن وجود بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بات أمراً ضرورياً للجميع.

ونسلم بقيمة هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ووظيفتها كهيئة تداولية. ونظرا لأن تداعيات مشاكلها متعددة الأطراف، فإننا نأسف لعدم فعالية الهيئة واحتجازها رهينة للمصالح السياسية الثنائية. ونؤكد من جديد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتعرب الدول الأعضاء في منظومة التكامل لدول أمريكا الوسطى عن أسفها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن لعقود من الوفاء بولايته، وتحث جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لضمان تمكنه من البدء بعملها الموضوعي دون مزيد من التأخير.

نود أيضا أن نبرز العمل الهام الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمساعدة التي يقدمها إلى بلدان المنطقة في تنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات، فضلا عن جميع الجهود التي تبذلها مختلف هيئات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لتحقيق نفس الغاية.

السيد جاتو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، وهي أيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج، وبلدي السويد. وبالنيابة عنهم، أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى خلال دورة هذا العام، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

قدم هيكل نزع السلاح خدمة جيدة طوال عقود إلى عدم الانتشار الأمن العالمي. ومع ذلك، فإن تدهور البيئة الأمنية العالمية يضع تحديات كبيرة أمام دبلوماسية نزع السلاح، ويتعرض النظام المتعدد الأطراف للضغط. وقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أنه يجب علينا تنشيط عمل نزع السلاح النووي. ويجري تطوير قدرات جديدة نوعيا، تحفزها التكنولوجيا الجديدة. إن الاتجاه النزولي التدريجي في الترسانات النووية العالمية، الذي بلغ ذروته في عام ١٩٨٦، قد انحسر ويجب عدم عكس مساره. ولا بد من تحاشي سباق محتمل للتسلح النووي، فهذا لا يخدم مصالح أحد. وبلدان الشمال الأوروبي، التي لا تزال تعتبر نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة من الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية، ستشارك بهمة في الجهود الرامية إلى

نزع السلاح النووي. ويتطلب التقدم تعاونا دوليا وحلولا متعددة الأطراف، مع احترام النظام الدولي القائم على القواعد. وينبغي أن تكون خطة الأمين العام لنزع السلاح مصدر إلهام لنا جميعا، ولا سيما في تعزيز المنظور الجنساني في جميع مجالات عملنا. وبالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي، ستظل القضايا الجنسانية تكتسي أولوية عليا خلال هذه الدورة وما بعدها.

ما برحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية طيلة نصف قرن تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، ويمر عبرها السبيل المفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولكننا لا نستطيع أن نعتبر ذلك أمرا مسلما به. بينما نبرز النجاحات التي حققها المؤتمر خلال السنوات الخمسين الأولى من عمره، يجب أيضا على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ رسم مسار يمضي قدما. وسيكون طموحنا الواضح نتيجة تؤكد الدور الأساسي للمعاهدة وتمضي قدما بخطوات ملموسة لتنفيذ ركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضا، ولا سيما نزع السلاح النووي. ولتحقيق ذلك، سنحتاج إلى المشاركة البناءة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. وترحب بلدان الشمال الأوروبي ترحيبا حارا بمختلف المبادرات السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك مبادرة إستكهولم بشأن نزع السلاح النووي، وتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء لا يتجزأ من النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وهي حيوية لجهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى التطورات الأمنية العالمية، أصبح دخولها حيز النفاذ أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ونحض جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على اتخاذ خطوات ملموسة نحو التصديق عليها. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الموقعين أن يواصلوا العمل وفقا لموضوع المعاهدة وغرضها. وريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ينبغي الحفاظ على الوقف الاختياري القائم لتجارب التفجيرات النووية.

إن التحقق من نزع السلاح النووي لا يعزز الشفافية فحسب، بل يساعد أيضا على بناء الثقة، وبتطوير القدرات اللازمة يمكننا أن نيسر التنفيذ الفعال والموثوق لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح في المستقبل. وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة من خلال مبادرات مثل تشكيل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الرباعية للتحقق النووي، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وكلها حققت مشاركة كبيرة من بلدان الشمال الأوروبي. ونشجع جميع البلدان، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على المشاركة في هذا العمل المهم.

في وقت سابق من هذا العام، انتهت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وهي عنصر حاسم من عناصر الأمن الأوروبي والعالمي لمدة ٣٠ عاما، بسبب استمرار عدم امتثال روسيا. إن بلدان الشمال الأوروبي إذ تتطلع إلى المستقبل، تشجع بقوة روسيا والولايات المتحدة على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن تمديد معاهدة للمعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ومن شأن هذا القرار أن يشكل في حد ذاته إسهاما رئيسيا في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبل. وسيشكل أيضا أساسا سليما للحوار بشأن نظام جديد، ومن المحبذ أن يشمل أيضا الرؤوس الحربية غير الاستراتيجية.

وبضمان التزام الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها، فإن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل جزءا أساسيا من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. والبروتوكول الإضافي، الذي يزود الوكالة بالأدوات اللازمة للتوصل إلى استنتاج أوسع نطاقا مفاده أن جميع المواد النووية في

دولة ما مكرسة للأنشطة السلمية، جزء لا غنى عنه من نظام ضمانات الوكالة ويشكل معيار التحقق الحالي بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويجب أن يظل إضفاء الطابع العالمي على البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية على رأس الأولويات. ونهيب بالدول الأعضاء التي لم تدخل بعد اتفاقاتها بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية حيز النفاذ أن تفعل ذلك بدون إبطاء. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون في مجال الأمن النووي، بالنظر إلى التطور المستمر للتهديدات والتكنولوجيا.

إن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك سلسلة من قرارات مجلس الأمن وتشكل تهديدا رئيسيا للأمن العالمي والنظام الدولي لعدم الانتشار. ونشجع على مواصلة الجهود الدبلوماسية في هذا المجال. والحل المستدام الوحيد للحالة في شبه الجزيرة الكورية هو حل سياسي. وبغية دعم هذه الجهود، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى ترجمة الالتزامات السياسية إلى تعهدات ملزمة قانونا، بما في ذلك عن طريق التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي الإبقاء على الجزاءات المفروضة على ذلك البلد إلى أن نرى نزع سلاحها النووي الكامل على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة دليل على ما يمكن أن تحققه الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولكن تنفيذها الكامل أمر أساسي. ولا تزال بلدان الشمال الأوروبي تؤيد بثبات خطة العمل الشاملة المشتركة، التي سيلحق تفكيكها ضررا بالغا بالنظام العالمي لعدم الانتشار. وفي هذا السياق، نقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث للحفاظ على خطة العمل المشتركة الشاملة وحمايتها، بينما نأسف لانسحاب الولايات المتحدة منها وإعادة فرضها للجزاءات. إن مسألة الخطوات التي تتخذها إيران لتخفيض التزاماتها بموجب الاتفاق مصدر قلق بالغ. ونحث إيران على التراجع عن تلك الخطوات والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب.

إن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في سوريا والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة أمر مروع ويشكل انتهاكا لقاعدة متبعة كان لدينا سبب للاعتقاد بأنها راسخة. وفي العام الماضي، وبدعم كامل من بلدان الشمال الأوروبي، اتخذت خطوات لإعطاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القدرة على تحديد هوية مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية. ولا يمكن أبدا التسامح مع الإفلات من العقاب جراء استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ركيزة حيوية أخرى لهيكل نزع السلاح العالمي. وهكذا، فإنها تستحق دعمنا الكامل، لا سيما من الناحية المالية. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد النشاط السيبراني الخبيث، وجزء منه يتم برعاية الدول، يشكل مصدر قلق كبير ويؤثر على جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها ومستوى تطورها التكنولوجي. ونتفق جميعا على أن القانون الدولي ينطبق على شبكة الإنترنت وخارجها أيضا. والآن يجب أن نركز على تنفيذه وأن نكون على استعداد لإدانة السلوك السيئ واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة.

ستدلي بلدان الشمال الأوروبي ببيان مشترك في المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية. ولذلك سأقصر تعليقاتنا على ما يلي. بعد مرور عشرين عاما على دخول اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ، لا تزال تعد ذات أهمية كبيرة بوصفها صكا هاما لحماية المجتمعات المحلية المتضررة. ونحن بحاجة إلى دفعة من أجل إحراز مزيد من التقدم في مجال إزالة الألغام، ونرحب بالجهود المبذولة لإدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويحدونا الأمل في

التوصل إلى نتيجة قوية في المؤتمر الاستعراضي الرابع في أوسلو، الذي سيعقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كدليل على استمرار الالتزام السياسي بجميع الالتزامات بموجب الاتفاقية.

نرحب بالتقدم المحرز بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ونتطلع إلى مواصلة العمل بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهو الإطار المناسب لهذه المسألة. ونؤيد بقوة معاهدة تجارة الأسلحة ويسرنا أن نرى أنها لا تزال تزداد رسوخا. ونرحب بصفة خاصة بالاهتمام الخاص الذي أولي للجوانب الجنسانية في المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وتشمل المجالات الهامة التي تستدعي مزيدا من الجهد إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها تنفيذا فعالا، فضلا عن وضعها المالي.

يجب التمسك بفضيلة تعددية الأطراف وفعاليتها. وينبغي أن تبرز مداولاتنا في اللجنة الأولى هذا العام الإمكانات الكامنة والضرورة المتأصلة في تنشيط تعددية الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في هذه الأوقات العصيبة. وبتطبيق صيغة بلدان الشمال الأوروبي التقليدية المتمثلة في التركيز على العناصر التي توحدنا بدلا من تلك التي تفرقنا، ستشارك بلدان الشمال الأوروبي بهذه الروح في الأسابيع المقبلة.

السيد كابامبوي (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. تهنئكم المجموعة الأفريقية تهنئة مخلصة، سيدي الرئيس وكذلك تهنئ أعضاء المكتب، على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحالية.

وتؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد شهدت الدورة الثالثة والسبعون للجمعية العامة جهودا لمعالجة طائفة من المسائل الهامة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. واستمر تدهور الأمن الدولي في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات هائلة للسلام والأمن، ولا سيما التهديد المتزايد لسباق تسلح جديد. وفي هذا الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولا توجد ببساطة بدائل لنهج متعدد الأطراف لمعالجة قضايا نزع السلاح العالمية.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فُتح باب التوقيع على المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، بلغ عدد البلدان الموقعة عليها ٧٩ دولة، من بينها ٢١ بلدا أفريقيا، وصادق عليها ٣٢ بلدا. وهو أمر بالغ الأهمية، وتهيب المجموعة الأفريقية بجميع الدول الأعضاء التي لم توقع عليه أن تفعل ذلك. ويشكل استمرار وجود الأسلحة النووية وصنعها خطرا كبيرا، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الجنس البشري والبيئة. وإذا أردنا أن نجعل نزع السلاح النووي حقيقة واقعة، ينبغي للدول النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء أن تعطي التوقيع والتصديق على المعاهدة أولوية قصوى.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقدت الجمعية العامة الاجتماع العام الرابع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له، الذي كان مرة أخرى بمثابة تذكير لنا جميعا بأهمية نزع السلاح النووي. لقد مرت سبعة عقود منذ أن شهد العالم أول استخدام للقنابل الذرية في هيروشيما وناغازاكي. حان الوقت لكي نتكلم بالإجماع لضمان إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. كذلك فإن هذا هو الوقت المناسب للكلام جهارا ضد بطء وتيرة

تفكيك تلك الأسلحة وعدم توفر حسن النية والالتزام بالقيام بذلك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو، عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ دورتها الثالثة في مقر الأمم المتحدة، وهي الدورة الأخيرة التي تعقدها قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بهدف التخفيف من الأسلحة النووية. ويسعى المؤتمر الاستعراضي المقبل إلى إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء لطرق المسائل الموضوعية والإجرائية المعلقة بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تؤكد المجموعة الأفريقية مجددا الدور المحوري الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن مساهماتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وهذه المناطق تزيد من ماهية السلم والأمن العالميين والإقليميين، وتعزز نظام عدم الانتشار النووي، وتسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، لا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بمعاهدة بليندابا. ومن بين أمور أخرى، تؤكد مجددا المعاهدة، التي احتفلت هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لدخولها حيز النفاذ، مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتوفر الحماية لأراضيها، بما في ذلك عن طريق منع تمركز أجهزة متفجرة نووية في أفريقيا، وحظر تجارب هذه الأسلحة في القارة الأفريقية برمتها.

وفي ذلك السياق، تكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ على النحو المتفق عليه بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وترحب المجموعة ترحيبا حارا بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة للتفاوض على معاهدة ملزمة قانونا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. وتشدد المجموعة أيضا على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال جزءا أساسياً لا يتجزأ من مجموعة التدابير والأساس الذي تم بناء عليه التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في ذلك العام.

وتشدد المجموعة الأفريقية أيضا على أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة كفالة وفاء الدول بتنفيذ التزامات اتفاقات الضمانات الخاصة بها وفي توفير وتعزيز المساعدة التقنية والتعاون عن طريق تحقيق الاستفادة القصوى من العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول، وما فتئت تهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مراعاة العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية على الصحة البشرية، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمن الأمن، بل يؤكد مخاطر احتمال استخدامها. ويجب أن يكون عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، تشدد المجموعة على ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالكف عن تحديث أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة أو تحسينها أو تجديدها أو تمديد صلاحيتها.

ترحب المجموعة الأفريقية أيضا بتصديق زمبابوي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتشدد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة المترتبة على الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وتعتقد المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمنح

الأمل لمواصلة وقف تطوير وانتشار الأسلحة النووية، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. لقد رحبنا بالمؤتمر الحادي عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ونؤيد المجتمع الدولي، الذي ظل ملتزما بتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ولم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك من دون مزيد من التأخير.

وتنضم المجموعة الأفريقية إلى الدول الأعضاء الأخرى في إعادة تأكيد أهمية العمل الموكل إلى مؤتمر نزع السلاح وتعرب عن شعورها بالقلق إزاء الجمود الذي استمر سنوات عديدة وحال دون اضطلاع المؤتمر بولايته بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يستأنف عمله الموضوعي بدون مزيد من التأخير، لأن المصالح الأمنية لجميع الدول معرضة للخطر، وكذلك بقاء الجنس البشري، بل وجميع الأنواع الحية على الأرض.

وتشدد المجموعة على الأهمية الكبيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وترحب باختتام جهود فريقها العامل الثالث بشأن توصياتها حول ”تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد دورتها التنظيمية والموضوعية هذا العام في إطار رسمي. ونأمل أن تقوم الهيئة، من خلال معالجة قضاياها الأساسية وتجنب أي تسييس عملها، بعقد دوراتها الموضوعية في عام ٢٠٢٠ في إطار رسمي للوفاء بولايتها. وتأسف المجموعة أيضا لعدم التوصل منذ عدة سنوات إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي، وتشدد على أهمية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها جزءا لا يتجزأ من نزع السلاح المتعدد الأطراف. وتؤكد المجموعة على أنه ليس من المهم الحفاظ على الهيئة فحسب، ولكن أيضا تحقيق أهداف هذه الهيئة التداولية. وتأمل المجموعة في نجاح المناقشات بشأن عناصر المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الدورة الحالية.

تحث المجموعة الأفريقية الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة على تنفيذها بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس فقط الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة والمصدرة لها. ونؤكد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية، وأجزائها، ومكوناتها، وتصنيعها، وتصديرها، واستيرادها، والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها في مجال الدفاع عن النفس والأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال بالإمكان تحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة بتعاون الجميع. ونسلم بأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى جهات لا تأذن لهم حكوماتهم بذلك تؤجج الصراع والإرهاب.

ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها دون ضابط في مناطق كثيرة من العالم، ولا سيما في قارة أفريقيا. ولا تزال المجموعة ملتزمة ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتتطلع إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة للاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد في حزيران/يونية ٢٠٢٠. وتتماشى مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠ مع ذلك البرنامج، ولكنها ستتطلب جهودا متضافرة من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لتأسيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

وعلى الرغم من محدودية الموارد، لايزال المركز يقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى الدول في جميع أنحاء المنطقة الأفريقية. ونرحب بتعهده بتعميق شراكته مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

ترحب المجموعة الأفريقية بعقد اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

أخيرا، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية والشفافية في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيليكا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان تركيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، والبوسنة والهرسك.

إن أهمية تعزيز الحلول المتعددة الأطراف، وهي ركن أساسي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التعاون الدولي من خلال تعددية الأطراف الفعالة لا يزال أفضل طريقة للنهوض بالمصالح الوطنية والجماعية، التي يصعب تعزيزها بمعزل عن بعضها البعض في هذا العالم المترابط والسريع التغير. إن القواعد الدولية المتفق عليها عموما والمؤسسات العالمية الفعّالة والشاملة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ضرورية لكفالة السلام والأمن، وحقوق الإنسان والازدهار، والتنمية المستدامة للبلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ولا يسعنا إلا أن نتصدى للتحديات العالمية الرئيسية في عصرنا بالعمل في شراكة مع الآخرين، سواء أكانت دولا، أو منظمات دولية أو إقليمية، أو مجتمعا مدنيا، أو من القطاع الخاص أو من أصحاب المصلحة الآخرين، وذلك من أجل تحقيق نتائج بشأن المسائل التي تهم مواطنينا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقلق بالغ إزاء التوترات الدولية والإقليمية الراهنة وتدهور البيئة الأمنية، التي تؤثر على الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح ويمكن أن تطلق العنان لدوامة خطيرة من العنف والصراع وسباق التسلح. ومن المهم أن تسهم جميع الأطراف في تحسين السياق والهيكل الاستراتيجيين لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما تحاشي تقويض النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ونشدد على ضرورة الحفاظ على العمليات العامة لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، ومواصلة النهوض بها، وندعو إلى إحراز مزيد من التقدم في جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل تعزيز الأمن العالمي. ونرحب بالمزيد من المبادرات والعمليات ونشجعها على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل استعادة الحوار والثقة وتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة.

في العام المقبل، سيركز الاتحاد الأوروبي بالتحديد على تعزيز التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. ويجب علينا الاحتفال بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها والنهوض بها بوصفها الصك المتعدد الأطراف الرئيسي للسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتشجيع عالمية الانضمام إليها، وتعزيز تنفيذها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والكامل لخطة عملها لعام ٢٠١٠. ونشدد على ضرورة تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، على أن يتمثل الهدف النهائي في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

نهيب بجميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى التمسك بوقفها الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات أخرى، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يبطل هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها. وتشارك بهمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجموعة متنوعة من العمليات والمبادرات الرامية إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي مؤيدا لأربعة إجراءات تستند إلى خطة الأمين العام لنزع السلاح، وسيولي في هذا السياق الاهتمام لتعزيز عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ، فضلا عن البدء بمفاوضات فورية في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونؤيد بدء هذه المفاوضات، وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها.

نعتقد أن الحلقات الدراسية الإقليمية والمواضيعية التي يمولها الاتحاد الأوروبي ستساعد على بناء أرضية مشتركة لدعم معاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاث. ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة نقاط الانطلاق التي أُطلقت في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في ستوكهولم في ١١ حزيران/يونيه بوصفها إسهاما هاما في التوصل إلى نتيجة موضوعية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونرحب بالزخم الجديد بشأن الحد من المخاطر في ذلك المنتدى وغيره. ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا التمويل لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من أجل عملية لبناء الثقة تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

إن استمرار عدم امتثال بعض الدول لالتزاماتها الدولية يثير قلقا بالغا لدى الاتحاد الأوروبي. ويتطلب استمرارية وفعالية اتفاقات تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار الامتثال الكامل لتلك الاتفاقات وإنفاذها. إن ضمان المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب أمران حاسمان للحفاظ على سلامة المعايير الراسخة. ولذلك، لا بد من تحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ومساءلتهم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت من جانب أي شخص، سواء كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول، وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول وينتهك القوانين والقواعد الدولية. وندين استمرار الجمهورية العربية السورية في انتهاك التزاماتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه المستمر والتزامه الراسخ بخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها مجلس الأمن بالإجماع في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه العميق لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة والجزاءات التي أعيد فرضها. ويساورنا قلق عميق إزاء التدابير التي اتخذتها إيران منذ بداية تموز/يوليه، والتي لا تتفق مع التزاماتها المتصلة بالأسلحة النووية بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، على النحو الذي أبلغ عنه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث إيران على عكس مسار تلك الأنشطة والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى تهدد بتفاقم الحالة والتعاون الكامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو جميع البلدان إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق تنفيذ خطة العمل المشتركة.

ولا تزال عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن المتعددة، تقوض الجهود الدولية الرامية إلى بناء الثقة وإقامة سلام وأمن دائمين في شبه جزيرة كورية خالية

من الأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن المزيد من الاستفزازات واتخاذ خطوات ملموسة وذات مصداقية نحو بناء الثقة والتخلي عن جميع برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، على النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن المتعددة. وإلى أن يحدث ذلك، سنواصل تنفيذ الجزاءات القائمة بصرامة وندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

ونشعر بالجزع إزاء المحاولات المتكررة التي تقوم بها بضع دول للطعن في سلطة ونزاهة المنظمات الدولية مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تؤدي واجباتها في خدمة المجتمع الدولي بطريقة مهنية وموضوعية ومحايدة. ونتوقع من جميع الدول أن تؤكد من جديد دعمها السياسي القوي لهذه المنظمات الهامة، وكذلك لاتفاقيات مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. بيد أن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي إذا لم تكن مدعومة بموارد كافية. ونحث مرة أخرى، جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد، وهي الطريقة المستدامة الوحيدة للتغلب على الأزمة المالية الراهنة التي تواجه العديد من معاهدات واتفاقيات نزع السلاح.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد حقيقة أن الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين لديهما أكبر الترسانات تتحملان مسؤولية خاصة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم إمكانية الحفاظ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، نظرا لإسهامها لمدة ٣٠ عاما في الأمن الأوروبي، ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن الاتحاد الروسي لم يعالج الشواغل الخطيرة لتي أُعرب عنها مرارا وتكرارا بشأن عدم امتثالها لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية والمنشورة منها وغير المنشورة، ومواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ. ونعلق أهمية قصوى على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) ونرحب بإجراء حوار فعال بشأن مستقبلها بعد عام ٢٠٢١ في أقرب وقت ممكن، وكذلك بشأن ترتيبات أخرى لتحديد الأسلحة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاما قويا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وخلال الدورة الحالية للجنة الأولى، سيولي الاتحاد الأوروبي الاهتمام لسلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستخدامه في الأغراض السلمية، ولا سيما بالدعوة إلى اتخاذ مزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة. ونعتقد أن الصك الطوعي، الذي سيجري التفاوض بشأنه في إطار الأمم المتحدة، يظل الخيار الأكثر واقعية للتوصل إلى توافق دولي في الآراء، دون استبعاد إمكانية وضع صك ملزم قانونا في المستقبل.

ويتيح استئناف المناقشات بشأن مسائل الفضاء الإلكتروني في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي فرصة للمضي قدما في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمنع نشوب النزاعات والاستقرار والتعاون وضمان سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وهاتان العمليتان مختلفتان ولكنهما متكاملتان، وتشجعنا البداية البناءة للمناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إنشاء فضاء إلكتروني حر ومفتوح ومستقر وآمن تعزز فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ونشدد

على انطباق القانون الدولي القائم في الفضاء الإلكتروني وتنفيذ معايير سلوك الدول المسؤول، ومواصلة تطوير وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وزيادة التعاون الدولي وبناء القدرات المستدامة. ونرحب بمواصلة الحوار المنتظم، بمشاركة واسعة النطاق، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأولويات الهامة الشاملة للاتحاد الأوروبي. وفي العام المقبل، ستكون الذكرى السنوية العشرون لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن لحظة لمواصلة التفكير في كيفية تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية بفعالية في أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المصدرون الرئيسيون للأسلحة ومستوردوها وبلدان مرورها العابر، إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ورحب الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي شجع الدول على تبادل المعلومات ووضع إرشادات طوعية بشأن كيفية مراعاة خطر العنف الجنساني في تقييمات المخاطر الوطنية لمراقبة الصادرات، تمشيا مع التزامات المعاهدة. وموضوع المؤتمر السادس للدول الأطراف، بشأن مكافحة التحويل، هام أيضا.

وفي الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، نتوقع من المؤتمر الاستعراضي الرابع في أوسلو أن يستعرض التقدم المحرز وأن يعيد التأكيد على الالتزامات وأن يكون دافعا لمواصلة إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتحسين تنفيذ الالتزامات بموجبها، بهدف تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

وسيتاح النص الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت. ونعتزم أيضا زيادة توضيح آرائنا في المناقشات المواضيعية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تتشرف المملكة المتحدة بأن تقدم تقريرا إلى اللجنة الأولى عن الحالة الراهنة في عملية حوار الأعضاء الخمسة الدائمين بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأسلحة، وهي الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بصفتها منسقة تلك العملية للفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠. وقد اضطلعنا بذلك الدور في أيار/مايو عقب الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، بعد التنسيق المثمر الذي اضطلعت به الصين للعملية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ونعرب عن خالص امتناننا للصين على جهودها خلال تلك الفترة.

واسمحوا لي أولا أن أؤكد مرة أخرى التزام جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمعاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبها، ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ في عام ٢٠٢٠. وقد وضعت تلك المعاهدة التاريخية الأساس الضروري للجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار تهديد الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وبالتالي حدّت من خطر نشوب حرب نووية. ووفرت المعاهدة الإطار الذي يمكن من خلاله تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الكهرباء والطب والزراعة والصناعة والتشارك فيها لمنفعة الجنس البشري. ومن خلال المساعدة في تهدئة التوترات الدولية وتهيئة ظروف الاستقرار والأمن والثقة بين الدول، مكّنت المعاهدة أيضا من تقديم مساهمة حيوية ومستمرة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين..

وما زلنا ملتزمين بموجب المعاهدة بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي وعلى معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة

دولية صارمة وفعالة. ونؤيد الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ينعم بأمن غير منقوص للجميع. وضمان المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب أمران حاسمان للحفاظ على سلامة المعايير الراسخة. ولذلك، لا بد من تحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ومساءلتهم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت من جانب أي شخص، سواء كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول، وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول وينتهك القوانين والقواعد الدولية. وندين استمرار الجمهورية العربية السورية في انتهاك التزاماتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه المستمر والتزامه الراسخ بخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها مجلس الأمن بالإجماع في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه العميق لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة والعقوبات التي أعيد فرضها. ويساورنا قلق عميق إزاء التدابير التي اتخذتها إيران منذ بداية تموز/يوليه، والتي لا تتفق مع التزاماتها المتصلة بالأسلحة النووية بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، على نحو ما أفاد به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث إيران على عكس مسار تلك الأنشطة والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى تهدد بتفاقم الحالة والتعاون الكامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو جميع البلدان إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة.

ولا تزال عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن المتعددة، تقوض الجهود الدولية الرامية إلى بناء الثقة وإقامة سلام وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن القيام بمزيد من الاستفزازات واتخاذ خطوات ملموسة وذات مصداقية نحو بناء الثقة والتخلي عن جميع برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، على النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن المتعددة. وإلى أن يحدث ذلك، سننفذ بصرامة الجزاءات القائمة وندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

إننا نشعر بالجزع إزاء المحاولات المتكررة التي تقوم بها بضع دول للطعن في سلطة ونزاهة المنظمات الدولية مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تؤدي واجباتها في خدمة المجتمع الدولي بطريقة مهنية وموضوعية ومحايدة. ونتوقع من جميع الدول أن تؤكد من جديد دعمها السياسي القوي لهذه المنظمات الهامة، وكذلك لاتفاقيات مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. بيد أن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي إذا لم تكن مدعومة بموارد كافية. ومرة أخرى، نحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد، وهي الطريقة المستدامة الوحيدة للتغلب على الأزمة المالية الراهنة التي تواجه العديد من معاهدات واتفاقيات نزع السلاح.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يبرز حقيقة أن الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تمتلكان أكبر الترسانات تتحملان مسؤولية خاصة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم إمكانية الحفاظ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، نظرا لإسهامها لمدة ٣٠ عاما في الأمن الأوروبي، ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن الاتحاد الروسي لم يعالج الشواغل الخطيرة لتي أُعرب عنها مرارا وتكرارا بشأن عدم امتثالها لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وسيواصل الاتحاد

الأوروبي تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية والمنشورة منها وغير المنشورة، ومواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ. ونعلق أهمية قصوى على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ونرحب بإجراء حوار نشط بشأن مستقبلها بعد عام ٢٠٢١ في أقرب وقت ممكن، وكذلك بشأن ترتيبات أخرى لتحديد الأسلحة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاما قويا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وخلال الدورة الحالية للجنة الأولى، سيولي الاتحاد الأوروبي الاهتمام لسلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستخدامه في الأغراض السلمية، ولا سيما بالدعوة إلى اتخاذ مزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة. ونعتقد أن الصك الطوعي، الذي سيجري التفاوض بشأنه في إطار الأمم المتحدة، يظل الخيار الأكثر واقعية للتوصل إلى توافق دولي في الآراء، دون استبعاد إمكانية وضع صك ملزم قانونا في المستقبل.

إن استئناف المناقشات بشأن قضايا الفضاء الإلكتروني في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي هو فرصة للمضي قدما في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمنع نشوب النزاعات والاستقرار والتعاون وضمان سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وهاتان العمليتان متميزتان ولكنهما متكاملتان، وتشجعنا البداية البناءة للمناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إنشاء فضاء إلكتروني حر ومفتوح ومستقر وآمن يتم فيه دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ونشدد على انطباق القانون الدولي القائم في الفضاء الإلكتروني، وتنفيذ معايير سلوك الدول المسؤول، ومواصلة تطوير وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وزيادة التعاون الدولي وبناء القدرات المستدامة. ونرحب بمواصلة الحوار المنتظم، بمشاركة واسعة النطاق، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأولويات الهامة الشاملة للاتحاد الأوروبي. وفي العام المقبل، ستكون الذكرى السنوية العشرون لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن لحظة لمواصلة التفكير في كيفية تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية بفعالية في أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المصدرون الرئيسيون للأسلحة ومستوردوها وبلدان مرورها العابر، إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ورحب الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي شجع الدول على تبادل المعلومات ووضع إرشادات طوعية بشأن كيفية مراعاة خطر العنف الجنساني في تقييمات المخاطر الوطنية لمراقبة الصادرات، تمشيا مع التزامات المعاهدة. وموضوع المؤتمر السادس للدول الأطراف، بشأن مكافحة التحويل، هام أيضا.

وفي الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، نتوقع من المؤتمر الاستعراضي الرابع في أوسلو أن يستعرض التقدم المحرز وأن يعيد التأكيد على الالتزامات وأن يولد دفعاً لمواصلة إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتحسين تنفيذ الالتزامات بموجبها، بهدف تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

وسيتاح النص الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت. ونعتزم أيضا زيادة توضيح آرائنا في المناقشات المواضيعية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تتشرف المملكة المتحدة بأن تقدم تقريرا إلى اللجنة الأولى عن الحالة الراهنة في عملية حوار الأعضاء الخمسة الدائمين بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأسلحة، وهي الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بوصفها منسقة تلك العملية للفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠. وقد اضطلعنا بذلك الدور في أيار/مايو، عقب الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، بعد التنسيق المثمر الذي اضطلعت به الصين للعملية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ونعرب عن خالص امتناننا للصين على جهودها خلال تلك الفترة.

واسمحوا لي أولا أن أؤكد مرة أخرى التزام جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمعاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبها، ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ في عام ٢٠٢٠. وقد وضعت تلك المعاهدة التاريخية الأساس الضروري للجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار تهديد الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وبالتالي حدت من خطر نشوب حرب نووية. فقد وفرت المعاهدة الإطار الذي يمكن من خلال تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الكهرباء والطب والزراعة والصناعة والتشارك فيها لمنفعة الجنس البشري. ومن خلال المساعدة في تهدئة التوترات الدولية وتهيئة ظروف الاستقرار والأمن والثقة بين الدول، مكّنت المعاهدة أيضا من تقديم مساهمة حيوية ومستمرة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وما زلنا ملتزمين بموجب المعاهدة بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي وبشأن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونؤيد الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، ينعم بأمن غير منقوص للجميع. ونحن ملتزمون بالعمل على تخفيف حدة التوتر الدولي، الأمر الذي سيؤدي إلى إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل والمستمر لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تضطلع بدور حاسم في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وذلك بتعزيز التعاون على أكمل وجه ممكن بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وعن طريق تطبيق الضمانات والتحقق من أن البرامج النووية مخصصة حصرا للأغراض السلمية. ونشدد على أهمية زيادة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عن طريق تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي. ونحث جميع الدول على الالتزام بالنجاح المستمر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك بضمان الامتثال وتعزيز عالمية الاتفاقية ودعم أعلى معايير عدم الانتشار والتصدي لتحديات الانتشار الراهنة والمستجدة أينما وجدت. وفي هذا السياق، تؤكد بلداننا الخمسة من جديد التزامنا بمواصلة جهودنا الفردية والجماعية في إطار معاهدة عدم الانتشار من أجل النهوض بأهداف وغايات نزع السلاح النووي.

وبهذه الروح، اجتمع رؤساء وفود الأعضاء الخمسة الدائمين في نيويورك في ٨ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة آفاق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والإسهام الذي يمكن أن تقدمه الدول الخمس مجتمعة في نجاحه. وقد أجرينا تبادلا متعمقا للآراء بشأن البيئة الأمنية الاستراتيجية والقضايا الرئيسية التي تواجه معاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبها في مؤتمرها الاستعراضي في العام المقبل. واستعرضنا أيضا التقدم المحرز في مجالات العمل الخمسة المتفق عليها خلال اجتماعنا الأخير على هذا المستوى، بتنسيق من الصين، على هامش اللجنة التحضيرية الثالثة.

أولا، أكدنا من جديد أهمية إجراء حوار متعمق بشأن مذاهبنا وسياساتنا النووية من أجل تعزيز الثقة المتبادلة والاطمئنان

بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وشفافية مذاهبنا النووية فيما يتعلق بأوساط معاهدة عدم الانتشار الأوسع نطاقا. وقد رحبنا بالمناقشات المثمرة التي جرت بين مسؤولين من وزارتي الدفاع والخارجية في الدول الخمس الدائمة العضوية واتفقنا على ضرورة استمرارها. وناقشنا أيضاً السبل التي يمكن بها للدول الخمس أن تعمل معاً بشأن الحد من المخاطر النووية الاستراتيجية. وقد أعلنا من جديد التزامنا بعرض مذاهبنا النووية خلال حدث جانبي يُنظم على هامش مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

ثانيا، استعرضنا عملنا مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والذي اتفقنا على مواصلته. ورحبنا بالاجتماع البناء الذي عقد في ٢٥ حزيران/يونيه في جنيف بين وفود الأعضاء الخمسة الدائمين والأمين العام للرابطة وبتجديد اجتماع وزراء خارجية الرابطة المعقود في بانكوك في ٣١ تموز/يوليه الالتزام بالمناقشات الجارية مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن هذه القضية.

ثالثا، رحبنا بقيادة الصين المستمرة للمرحلة الثانية من العمل بشأن مسرد المصطلحات النووية الرئيسية، الذي يشكل في آن معا إسهاما قيما في الأساس التقني لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وأداة هامة لتعزيز التفاهم المتبادل. وقد عقد اجتماعان للفريق العامل على مستوى الخبراء في بيجين منذ انعقاد اللجنة التحضيرية الثالثة. ومن المقرر عقد اجتماع آخر في كانون الأول/ديسمبر.

رابعا، أثنينا على المناقشات التي جرت بين وفود الدول الخمس الدائمة العضوية في فيينا بشأن سبل تعزيز تعاوننا في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والأمن النووي والأمان النووي في الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل.

خامسا، رحبنا بمبادرة فرنسا بعقد أول اجتماع لخبراء الدول الخمس الدائمة العضوية في باريس في ١٩ أيلول/سبتمبر بشأن المسائل التقنية المتصلة بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات على هذا المستوى والتي من شأنها أن تسهم في الجهود الرامية لإحراز تقدم بشأن هذه المعاهدة خلال مؤتمر نزع السلاح.

وإذ نلاحظ نشر الصين والمملكة المتحدة مشروعي تقريري التنفيذ الوطنيين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2020/PC. III/8 و NPT/CONF.2020/PC. III/7) في اللجنة التحضيرية الثالثة، أكدنا من جديد أيضا التزام جميع بلداننا بتقديم تقارير وطنية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، ومرة أخرى باستخدام النموذج المشترك المتفق عليه في عام ٢٠١٣. ونقدر حوارنا المستمر مع بلدان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، الذي استمر باجتماع عُقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

أخيرا، التزمنا بمواصلة وتعميق حوارنا وعملنا الجماعي بهدف تشجيع عقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٢٠. وسنجتمع مرة أخرى في لندن في شباط/فبراير ٢٠٢٠ في إطار المؤتمر التاسع للأعضاء الخمسة الدائمين.

السيدة جاكيس واكيجا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): يسر المكسيك أن أحد أشقائنا من أمريكا اللاتينية يترأس أعمال اللجنة الأولى في هذا العام، سيدي الرئيس، وأنتم تحظون بتأييد بلدي ووفدي.

قيل الكثير عن المسائل المتعلقة بأهمية وصلاحية الاتفاقات المتعددة الأطراف، بل وفعالية تعددية الأطراف نفسها. وهناك أيضا تصور بأن المسائل التي تتناولها اللجنة لا تسفر عن نتائج ملموسة أو قابلة للقياس. ولذلك، من المناسب أن نكرر في هذا المحفل لماذا ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مضاعفة جهودها وتعزيز عملها في مجال نزع السلاح.

أولا، إن نزع السلاح النووي مسألة رئيسية معلقة بالنسبة للأمم المتحدة. وكان نزع السلاح موضوع أول قرار للجمعية العامة، القرار ١ (د-١). وبالنظر إلى اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، فمن غير المقبول أن نواصل العيش تحت التهديد الذي يشكله وجود أكثر من ١٤ ٠٠٠ سلاح نووي، وهي أكثر أدوات الحرب الحالية تدميرا. .

ثانيا، يتباهى حائزو الأسلحة النووية بأنهم يوسعون ترساناتهم التي تزداد قوة، بل والأسوأ من ذلك بأنهم على استعداد لاستخدامها. ونسمع مرة أخرى أصواتا تتذرع بفائدة أسلحة الدمار الشامل النووية والحماية التي توفرها. ولا يمكننا أن نقبل هذه الدعوات وسيكون تطبيع كلام من هذا القبيل خطأ جسيما. وما دام الأمر يقتضي ذلك، يجب أن نستمر في القول بأن الأسلحة النووية تشكل خطرا جسيما على الأمن العالمي ورفاه الشعوب والنظم الإيكولوجية والتنمية المستدامة وبقاء الجنس البشري ذاته.

ثالثا، إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة لا تقدر بثمن للدعوة إلى تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وينبغي أن نستخدمها استخداما استباقيا. وفي العام المقبل، سنحتفل بمرور ٧٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ولكن ينبغي ألا ننسى أن عام ٢٠٢٠ يصادف أيضا ذكرى مرور ٧٥ عاما على بداية العصر الذري والهجمات على هيروشيما وناغازاكي. وأنسب تكريم لضحايا الأسلحة النووية والتجارب النووية هو اتخاذ تدابير ملموسة لضمان عدم استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف، بل حظرها وإزالتها.

رابعا، يجب أن نعمل على تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ولتحقيق ذلك، يجب إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال لأحكامها بالكامل. ويجب علينا أيضا أن نحقق بدء نفاذ كل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

خامسا، نشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة العشوائية. ويتعارض النظر إلى ساحات جديدة مثل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني باعتبارها ساحات مشروعة للحرب والعسكرة مع الفكرة القائلة بأنه ينبغي استخدام التقدم التكنولوجي للأغراض السلمية ولدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تُستخدم اليوم بصورة متكررة لتبرير الزيادات في الإنفاق العسكري.

أخيرا، تود المكسيك في هذه المناقشة العامة أن تقرع ناقوس الخطر بشأن الاستخدام المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع. وهي تحصد أرواح العدد الأكبر من الضحايا يومياً وتُستخدم في ما يقرب من نصف حالات الوفاة الناجمة عن العنف في العالم. وتحدث قرابة ٩٠ في المائة من الوفيات الناجمة عن الأسلحة النارية خارج المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح. وتوزع معظم هذه الأسلحة عن طريق قنوات غير مشروعة، وفي كثير من الحالات في ظل أطر قانونية متراخية أو غير كافية وآليات رقابة غير فعالة. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتجار بالبشر والمخدرات. وهي تؤدي إلى تفاقم النزاعات المسلحة وتتسبب في تصاعد العنف داخل البلدان، وهي المعدات المفضلة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تشكل أداة مثالية لأولئك الذين يؤيدون خطاب الكراهية والتفوق العنصري أو الديني. وبات وقوع جرائم كراهية، مثل تلك التي استهدفت مؤخراً سكاناً من أصل إسباني في إل باسو، تكساس، أمرا ممكنا بسبب الوصول العشوائي إلى الأسلحة من أي نوع. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي في وجه هذه الاتجاهات، التي تبرز على نحو متزايد في الحياة اليومية للشعوب.

وبالنظر إلى جميع هذه المسائل، يجب على الجمعية العامة أن تجري مناقشات موضوعية وبناءة وأن تواصل إجراءها. ونرحب باستقبال الدول الأعضاء الإيجابي لخطة الأمين العام

لنزع السلاح، التي تؤيدها المكسيك بقوة. ولذلك نأمل أن تتخذ اللجنة الأولى قرارات وتدابير ترمي إلى ضمان التنفيذ الفعال لمختلف الإجراءات الواردة فيالخطة، وهي السبيل الوحيد للتصدي للتحديات التي ذكرتها. إن نزع السلاح ليس غاية في حد ذاته، إنما هو طريقة للوصول إلى عالم أكثر أمنا وسلاما. وببساطة، لا يمكننا الامتثال لأحكام ميثاق الأمم المتحدة دون السعي إلى نزع السلاح.

السيد بيرفيرث (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن ألمانيا، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم ألمانيا الكامل لعملكم. سأقرأ نسخة مختصرة من البيان الألماني، وسيتم تحميل النسخة الكاملة منه على بوابة PaperSmart.

وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

نبدأ مداولات هذا العام في اللجنة الأولى بينما يتزايد التنافس الجغرافي السياسي وتتطور التكنولوجيات الجديدة، مما يوجِد تحديات جديدة لأمننا المشترك. ويتعرض تحديد الأسلحة لضغوط متزايدة، مما يجعل عالم اليوم مكانا أقل أمنا. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لعكس مسار هذا الاتجاه المقلق بغية إيجاد السبيل صوب المزيد من العمل التعاوني. وسنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام المقبل في نيويورك. ومما لا شك فيه أن معاهدة عدم الانتشار قصة نجاح لتعددية الأطراف، غير أننا نعلم أن هذه المعاهدة التاريخية تقف عند مفترق الطرق. وتستند معاهدة عدم الانتشار على ركائزها الثلاث المتساوية من حيث الأهمية، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولا يمكن تطبيقها إلا بوجود الركائز الثلاث كافة. ويجب أن نجدد التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار بصورة شاملة من أجل تحديد مستقبلها.

وفي البيئة الأمنية الراهنة، فإن الحد من مخاطر التصعيد غير المقصود هو نداء اليوم. والتزام أقصى درجات الشفافية بشأن الترسانات وتقييد النشاط العسكري والحوار بشأن مفاهيم الخطر والمذاهب قد يساعد على نزع فتيل التوترات الحالية. غير أن تدابير الحد من المخاطر يجب ألا تحل محل نزع السلاح النووي، بل يجب أن تهدف إلى تيسيره. ولذلك تظل ألمانيا ملتزمة التزاما كاملا بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف باتخاذ خطوات تعاونية ملموسة تستند إلى الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا السبب عقد وزير خارجية ألمانيا، هيكو ماس، جلسة لمجلس الأمن في نيسان/أبريل دعما لمعاهدة عدم الانتشار (انظر S/PV.8500). ولهذا السبب أيضا نؤيد بقوة المبادرة السويدية لإعادة تنشيط نزع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، اشتركت ألمانيا وفرنسا مؤخرا في استضافة عملية للتحقق، لأنه لا يمكن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ على استقراره بدون عملية فعالة للتحقق من نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بوجود ترتيبات عديدة مرتبطة بها. والمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي شارك في رئاسته هنا في نيويورك قبل أسبوعين تحديدا السيد ماس ونظيره الجزائري، كان تجسيدا رائعا لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ. ونحث مرة أخرى جميع الدول التي لم توقع وتصدق على المعاهدة إلى القيام ذلك دون شروط مسبقة أو تأخير. وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يجب أن نضمن أن تحافظ جميع الدول على وقفها الاختياري للتجارب النووية وأن تمتنع عن القيام بأي عمل يتعارض مع أهدافها ومقاصدها.

وفيما يتعلق بصياغة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، فقد تأخرنا في القيام بذلك لفترة طويلة جدا. وحان الوقت لإزالة جميع العقبات والبدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب ألا تشكل الخلافات بشأن جوانب معينة من هذه المعاهدة بعد الآن ذريعة لعدم المضي قدما.

وقد خفضت معاهدة ستارت الجديدة حجم أكبر ترسانتين نوويتين، ووضعت معيارا جديدا للتحقق وساعدت على احتواء سباق عالمي للتسلح النووي. وندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى إظهار روح القيادة من خلال توسيع نطاق معاهدة ستارت الجديدة وتكييفها مع التطورات الجديدة، وهو وما سيثبت دعماً موثوقا لالتزامهما بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتشكل تجارب كوريا الشمالية الأخيرة على القذائف التسيارية انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن. ومعارضة تلك الاستفزازات مسألة تتعلق بمصداقية معاهدة عدم الانتشار والجهود العالمية لعدم الانتشار بشكل عام. وندين هذه التجارب بأشد العبارات ولا نزال نؤيد الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة تأييدا تاما. ويجب على كوريا الشمالية الآن أن تتخذ خطوات ملموسة وذات مصداقية تؤدي إلى تفكيك برنامجها النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما تاما بخطة العمل الشاملة المشتركة. ونأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة واستنانفها فرض الجزاءات على إيران. وتشعر ألمانيا بقلق عميق إزاء قرار إيران وقف تنفيذ العديد من الأحكام الرئيسية بموجب الاتفاق النووي. ونحث إيران بقوة على التراجع عن قرارها والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى من شأنها أن تقوض التزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، وأن تعود إلى الامتثال الكامل دون تأخير. ويجب على إيران أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع المسائل ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق باتفاق الضمانات الشامل والبروتوكول الإضافي. وتدعو ألمانيا إيران مجددا إلى الامتناع عن أنشطة القذائف التسيارية، بما في ذلك تجارب القذائف وعمليات الإطلاق، التي تتعارض مع المرفق باء من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحثها أيضا على وقف نقل القذائف وتكنولوجيا القذائف إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة، وهو ما يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويبدو أن العالم في بداية سباق تسلح جديد، تغذيه إلى حد كبير التكنولوجيات الجديدة. وإذا ما تُرك هيكلنا الحالي لتحديد الأسلحة دون تغيير، فسيعرض لخطر التآكل بسبب منظومات الأسلحة المستقبلية التي تتميز بوظائف تحكم ذاتي وأدوات إلكترونية وتكنولوجيات جديدة للقذائف. وبغية إيجاد حلول لتلك التحديات، بدأ السيد ماس حوارا يهدف إلى رصد التكنولوجيات وإعادة النظر في تحديد الأسلحة.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق تحت أي ظرف من الظروف. ومن المهم ضمان ألا يعول أي طرف من الأطراف، سواء كان حكومة أو مجموعة من الجهات الفاعلة من غير الدول، على الإفلات من العقاب عند استخدام الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي أكثر اتفاقات نزع السلاح نجاحا في العالم، فقد اُنتهكت عدة مرات. والتحدي الجماعي الذي يواجهنا هو نتبع وننفذ القواعد التي وضعناها لأنفسنا.

وفي الختام، يتعرض الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة لضغوط شديدة. ويجب أن نستجيب لذلك الضغط بتعزيز القواعد والصكوك التي لدينا واستحداث أخرى جديدة عند الحاجة.

السيد دينانو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، أهنئكم،

سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ونحن ملتزمون بالعمل معكم من أجل عقد دورة ناجحة.

سيحتفل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وينبغي أن يذكرنا ذلك الاحتفال بمدى نجاحه في خدمة أمننا وازدهارنا المشتركين الآن وللأجيال المقبلة. والمؤتمر الاستعراضي فرصة لإعادة تأكيد التزاماتنا بنظام قوي لعدم الانتشار يوفر إطارا للتعاون النووي السلمي وأساسا لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي. وأحدث المستجدات في هذا المجال، هو إطلاق فريق عامل معني بتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي في واشنطن في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، فإن الحوارات الجارية بشأن التحقق فيما بين الدول داخل الأمم المتحدة وخارجها يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي وملموس في ميدان التحقق من نزع السلاح النووي.

وأود أن أركز بقية ملاحظاتي على طبيعة البيئة الأمنية المتدهورة التي تعوق جهود نزع السلاح النووي وأسبابها الجذرية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحديد الأسلحة على نحو فعال يعزز أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، تحديد للأسلحة يمكن التحقق منه وإنفاذه ويشمل شركاء يمتثلون لالتزاماتهم. ونحن على استعداد للمشاركة مع روسيا والصين في مفاوضات تحديد الأسلحة التي تفي بتلك المعايير. وتريد الولايات المتحدة تحقيق تحديد أسلحة جدي يوفر الأمن الحقيقي للشعب الأمريكي والعالم. واليوم، فإن نهج الحرب الباردة، بمعاهداتها الثنائية التي تغطي أنواعا محدودة من الأسلحة النووية أو قذائف ذات مدى معين فقط، لم يعد كافيا.

إننا بحاجة إلى حقبة جديدة من تحديد الأسلحة، حقبة تجلس فيها روسيا والصين على طاولة المفاوضات وكلاهما على استعداد للحد من المخاطر النووية لا زيادتها. ولا يمكن أن تكون المخاطر أعلى مما هي عليه. لأول مرة في التاريخ، يواجه المجتمع الدولي دولتين استبداديتين كبيرتين لديهما قدرة الوصول على مستوى عالمي والطموح ومسلحتان بالأسلحة النووية. ولم يعد بوسعنا أن نتجاهل حقيقة أن روسيا والصين مصممتان على تقويض النظام الديمقراطي الليبرالي الذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية والذي أنشئت الأمم المتحدة على أساسه. واستجابة لذلك التحدي، يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعيد النظر في خطوط الخلاف التقليدية في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف. والفرق الرئيسي والمتزايد فيما بينها هو بين الدول ذات التوجه الديمقراطي المسؤولة أمام شعوبها والأنظمة غير الديمقراطية التي تركز على تحدي النظام القائم على القواعد.

وكثيرا ما سلطنا الضوء على العلاقة الواضحة التي لا تنفصم بين الأمن ونزع السلاح، ولكن من الجلي أيضا وجود علاقة واضحة بين نزع السلاح والديمقراطية. واليوم، تقوم أنظمة غير ديمقراطية مثل روسيا والصين بتوسيع ترساناتها والانخراط في أنشطة تعوق قدرتنا على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وأهدافهما تنزع إلى التغيير وهما مصممتان على نشر أسلحة جديدة مزعزعة للاستقرار. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن القوة العسكرية المتزايدة للصين وروسيا ستوفر لهما في نهاية المطاف الوسائل اللازمة لتفكيك النظام الديمقراطي الليبرالي الذي يعتمد عليه أمننا وازدهارنا.

إن روسيا منتهك مستمر لالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة والأمن الأوروبي، وتتبع استراتيجية متعمدة تقوض سيادة جيرانها. ولم تمتثل لالتزاماتها بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي لم تعد قائمة الآن فحسب، بل وأيضا لالتزاماتها بموجب معاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة فيينا، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والوقف الاختياري لتجارب

الأسلحة النووية، والتي لا تزال الولايات المتحدة تلتزم بها جميعا. وتتحمل موسكو وحدها مسؤولية زوال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. إن الجهود التي تبذلها روسيا لتحديث قوتها النووية لا تنطوي فقط على استبدال النظم القديمة. وبدلا من ذلك، ابتكرت روسيا أسلحة حرب جديدة عائدة إلى عصر ساد فيه توازن الرعب النووي.

وتشمل هذه الأسلحة الجديدة، التي لن يخضع بعضها لمعاهدة ستارت الجديدة، مركبة مسيرة ذاتيا تتحرك تحت المياه مسلحة وتعمل بالطاقة النووية مصممة لتدمير المدن والموانئ عن طريق موجات المد المشعة. وعلى روسيا أيضا الإجابة على الكثير فيما يتعلق بما يسمى بحادثة سكايفول التي وقعت في ٨ آب/أغسطس. وقد قررت الولايات المتحدة أن الانفجار الذي وقع بالقرب من نيونوكسا، روسيا، كان نتيجة تفاعل نووي حدث أثناء استعادة قذيفة انسيابية روسية تعمل بالطاقة النووية. وقد ظلت القذيفة في قاع البحر الأبيض منذ فشل تجربتها في أوائل العام الماضي على مقربة من مركز سكاني رئيسي.

ويتطلب ضمان الأمن العالمي أيضا التقيد بالحظر الذي أنشأته اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيزه. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى لهذا العام في الأمم المتحدة، أعلن وزير خارجيتنا، مايك بومبيو، أن الولايات المتحدة قررت أنه في هجوم وقع في اللاذقية، سورية، في ١٩ أيار/مايو، استخدم نظام الأسد مادة الكلور كسلاح. ولا يمكن التسامح مع نمط استخدام النظام للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. تهدد هذه الفظائع بإضعاف حساسية العالم تجاه استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها ويجب وضع حد له. يجب على روسيا أن تتخذ إجراءات ملموسة لمنع نظام الأسد من استخدام الأسلحة الكيميائية.

ويهدف التوسع العسكري للصين إلى إرساء هيمنة إقليمية ونفوذ عالمي. لقد حشدت ترسانة هائلة من القذائف متوسطة المدى التي تطلق من الأرض دون أي قيود دولية، في حين أن الولايات المتحدة لا تملك اليوم هذه القذائف. وفي الوقت نفسه، تقوم الصين بتوسيع ترسانتها النووية، في الوقت الذي تقاوم فيه الحوار الثنائي الهادف مع الولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة النووية والحد من مخاطرها. ولأن الصين على وجه التحديد هي أقل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن شفافية وأنها منخرطة في عملية تكديس مستمرة للأسلحة، فمن الصعب الأخذ بكلامها بشأن المسائل النووية. ويجب على الصين أن تدرك أن استمرارها في الصمت يزعزع الاستقرار.

ولمنع المزيد من التدهور في البيئة الأمنية وتحسين آفاق نزع السلاح، تدعو الولايات المتحدة جميع الدول المتماثلة في التفكير إلى التنسيق بطرق جديدة أفضل من أجل إقناع روسيا والصين بتغيير مسارهما ووقف سياساتهما العدوانية، التي تقوض النظام القائم على القواعد وتجعل من الخطر على الدول الديمقراطية المسؤولة أن تخفض دفاعاتها. وهذه الدعوة إلى العمل ليست موجهة إلى حلفاء أمريكا الديمقراطيين التقليديين فحسب، على الرغم من أنهم أساسيون لأمننا المتبادل، بل هي أيضا دعوة إلى الدول الأعضاء في كل منطقة من العالم تثمن أسلوب الحياة الديمقراطي وتتشاطر اهتماما حقيقيا بإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح. وينبغي لنا معا أن نطالب بأن تنضم روسيا والصين إلى الولايات المتحدة والجلوس على طاولة المفاوضات بحسن نية من أجل بدء عهد جديد من تحديد الأسلحة من أجل السلم والأمن الدوليين.

ونتطلع إلى بناء جسور جديدة تؤدي إلى تحالف واسع من الدول بشأن العلاقة بين نزع السلاح والديمقراطية والحاجة إلى حقبة جديدة من تحديد الأسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هناك وفودا ترغب في التكلم ممارسة لحق الرد، فإننا سنختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأود أن أذكِّر الوفود بأن المداخلة الأولى لممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق والثانية على خمس دقائق.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ أنني آخذ الكلمة لأول مرة، سيدي، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم.

يرفض وفدي رفضا تاما البيانات التي أدلى بها المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثلا السويد وألمانيا بشأن عمليات إطلاق القذائف التي قام بها بلدي مؤخرا، والتي كانت جزءا من تدابير الدفاع عن النفس الروتينية ردا على التهديدات اليومية التي نواجهها في شبه الجزيرة الكورية كل يوم. وإذا كان الاتحاد الأوروبي وهذان البلدان يهمهم حقا حل مشاكل شبه الجزيرة الكورية، فينبغي أن يحثوا الولايات المتحدة على اتخاذ تدابير مقابلة ردا على مبادراتنا الصادقة، التي تشمل فرض وقف اختياري على تجارب الأسلحة النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات وإغلاق موقع نووي وإعادة رفات الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في الحرب الكورية، على سبيل المثال لا الحصر. كما ننصحها بأن تطلب من حلفائها الحائزين للأسلحة النووية التخلي عن هذه الأسلحة لكي يكونوا قدوة للآخرين، وأن تضع خطة وجدولا زمنيا محددين لسحب الأسلحة النووية للولايات المتحدة التي تنتشر على أراضيها.

وفيما يتعلق بالجزاءات المذكورة في تلك البيانات، أود أن أشدد على أن الجزاءات وممارسة الضغوط لا تحل المشاكل. ومن الخطأ الجسيم التصور بأن بوسع الجزاءات أن تجعلنا ننحني ونركع. لقد عشنا تحت الجزاءات والضغوط لفترة طويلة حتى تعودنا عليها، وسنتغلب على جميع الصعوبات من خلال التنمية الذاتية والاعتماد على الذات. فكلما زاد الضغط، زادت إرادة شعبنا في التنمية وتحقيق التقدم والازدهار في بلدنا على نحو مستقل.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): إن أداء ممثل الاتحاد الأوربي أكد مرة أخرى صدق شكوكنا وشكوك الكثير من الدول الأعضاء إزاء القرار ٢٧٦/٦٥ الذي تم تقديمه واتخاذه قبل سنوات لاعتماد الاتحاد الأوربي بصفة مراقب وإعطائه حق الكلام. يبدو لنا أن موافقة الدول الأعضاء على مشروع القرار ذلك كان خطأ كبيرا.

إن السياسات الخرقاء والحمقاء الاستعمارية لدول الاتحاد الأوربي مسؤولة عن حربين عالميتين قضيتا على حوالي مئة مليون إنسان، وكذلك قضت على الأخضر واليابس في عالمنا. إن الاتحاد الأوربي يحمل صفة مراقب في الأمم المتحدة وندعوه إلى عدم منافسة الأمم المتحدة وتوزيع الجوائز والعقوبات على الدول الأعضاء. إنه بصفته مجرد مراقب وليحفظ ممثل الاتحاد الأوربي هذا الدرس وليعرف حدوده.

من المعيب بحق هذه اللجنة أن يوجه ممثل الاتحاد الأوربي الانتقادات والاتهامات. فلننظر هل توجه ممثل الاتحاد الأوربي إلى الحقيقة الدامغة والخطر الحقيقي بامتلاك إسرائيل واستخدامها لمواد كيميائية وبيولوجية، أم أنه تناسى أنها هي الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية وتهدد باستخدامها. لعل ممثل الاتحاد الأوربي نسي أو يتناسى أن العديد والكثير من دول الاتحاد الأوربي منخرطة إما في نقل الإرهابيين إلى سوريا، أو بنقل العتاد والسلاح لهم، حيث أصبحت بعض مطارات دول الاتحاد الأوربي مركزا لنقل وتهريب الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية المتواجدة على أراضي بلادي. كما قامت بعض دول الاتحاد الأوربي بتزويد تلك الجماعات الإرهابية بالمواد الكيمائية السامة وساعدتها وأرسلت إليها خبراء لتركيب واستخدام تلك المواد الكيمائية ضد السوريين. لقد التزمت بلادي بكافة أحكام معاهدة الأسلحة الكيمائية ونفذت كل التزاماتها. واللغو في الحديث الذي حاول القيام به ممثل الاتحاد الأوربي غير مقبول ومرفوض. وهم في الاتحاد الأوربي يعلمون أن المخزون الكيمائي قد تم تدميره خارج بلادي. لقد أمتهن ممثلو الاتحاد الأوربي في بياناتهم الكذب والنفاق. وهم كعادتهم يقومون بتوجيه

الاتهامات الكاذبة إلى البلدان التي لا تنفذ تعليماتهم أو تكون تابعة وخاضعة لهم.

إن ممثلي الولايات المتحدة الأميركية هم آخر من يحق لهم الكلام حول الالتزامات بموضوع عدم الانتشار. فهم من استخدم السلاح النووي في اليابان، وهم من استخدم السلاح الكيمائي والبيولوجي في فيتنام وغيرها. وحتى يومنا هذا يولد أطفال مشوهون في فيتنام بسبب استخدام الولايات المتحدة للأسلحة الكيمائية والبيولوجية. وأقول لممثل الولايات المتحدة يكفي أن رئيسهم الحالي قال إن الادعاءات حول أسلحة الدمار الشاملة التي غزت بها الولايات المتحدة العراق كانت كاذبة. لم ينس أحد حتى تاريخنا هذا ما حدث في عام ٢٠٠٣ والنفاق والكذب حول ما أسموه في ذلك الوقت أسلحة الدمار الشامل في العراق التي أدت إلى غزو العراق وتسببت في الدمار والقتل ونشوء تنظيمات إرهابية موجودة الآن وتقوم الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتنسيق عملها.

والجميع يعلم، ولقد زودنا مجلس الأمن والأمين العام بمعلومات كافية حول نقل وتزويد وإشراف خبراء من الولايات المتحدة لمواد كيمائية سامة إلى داخل الأراضي السورية ومن بعض مناطق من داخل الأراضي السورية إلى مناطق أخرى وتدريب الإرهابيين في بلدان مجاورة وداخل الأراضي السورية على استخدام الأسلحة الكيمائية، ومن ثم تعاون الولايات المتحدة مع بعض وسائل الإعلام لبث تلك الفبركات الكيمائية بهدف استخدامها لتوجيه الاتهامات الكاذبة كما فعل وزير خارجية الولايات المتحدة، كما أشار في بيانه ممثل الولايات المتحدة قبل قليل. هذه أكاذيب وهذا أسلوب تتبعه الولايات المتحدة بهدف شن العدوان على الدول التي لا ترضخ لسياستها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لضيق الوقت، فإن الدول الأخرى التي طلبت ممارسة حقها في الرد، روسيا والولايات المتحدة والصين، ستعطى الفرصة غدا، وأعتذر عن ذلك.

(تكلم بالإسبانية)

لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وأود أن أذكِّر الوفود مرة أخرى بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستغلق في الساعة ١٨/٠٠ من يوم غد الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي لجميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة أن تدرج أسماءها في القائمة قبل الموعد النهائي. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم عدة وفود إجراء مفاوضات بشأن مختلف مشاريع القرارات في نفس الوقت الذي تعقد فيه جلستنا، مما سيحد من مشاركتها. وقد طلبت الاعتراف بذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.